اليمن بين استحقاقات السيادة وأطماع العدوان

قراءة في التحولات الإستراتيجية وتفكك خارطة التحالف

(2015 - 2025)

اعداد: علي عبدالوهاب الدرواني

مقدمة:

لم تتوقف الرياض عن تدخلاتها السلبية في اليمن، طوال العقود الماضية، حتى تعاملت مع البلاد وكأنها حديقتها الخلفية، وصل التدخل ذروته مع اعلان المبادرة الخليجية التي صاغتها الرياض وواشنطن، من اجل اعادة تركيب السلطة في صنعاء واحتواء الثورة الشعبية في العام 2011، حيث نصت المبادرة على تقاسم الحكم بين السلطة والمعارضة، واهملت القوى السياسية الناشئة على رأسها أنصار الله والحراك الجنوبي، وتشكلت حينها حكومة جديدة راسها محمد سالم باسندوة، وبمناصفة اعضائها بين المؤتمر وشركاؤه، من جهة، وأحزاب اللقاء المشترك وحلفاؤهم من جهة أخرى.

تلك الصيغة الجديدة للسلطة لم ترق للشعب اليمني وقواه الحية، لاسيما أنصار الله والحراك الجنوبي، إلا أن انعقاد مؤتمر الحوار الوطني، أجل الحراك المناهض للصيغة الجديدة، وعملت كل القوى على وضع أسس جديدة في المؤتمر الشامل، على أمل أن يفلح المؤتمر بانتاج سلطة تمثل كل اليمنيين، وتطلعاتهم وتحقق اهداف ثورة 2011.

لمست القوى السياسية أن ادارة مؤتمر الحوار الوطني لم تكن جادة في التوصل لاتفاقات تحدد شكل السلطة وهويتها، بالتحديد في ما يخص شكل الدولة، فعلمت رئاسة مؤتمر الحوار ممثلة بالرئيس الانتقالي عبدربه منصور هادي، وأمانة مؤتمر الحوار ممثلة بالدكتور أحمد بن مبارك، على فرض حلول من خارج المؤتمر تتناسب مع اطماع الخارج وتصوراته لشكل الدولة، على مقاس مصالح لا تمت لليمن باي صلة.

بناء على ذلك، انتهى مؤتمر الحوار الوطني، مع تأجيل البت في شكل الدولة، وتم تشكيل لجنة لدراسة الموضوع ورفع تصوراتها لاقرارها من قبل الرئيس، إلا أن محاولات فرض رؤية التقسيم ظلت هي المسيطرة على عقلية الرئيس الانتقالي وامانة مؤتمر الحوار، فسلقت الرؤية على عجل، وتم الاعلان عن رؤية التقسيم الى ستة اقاليم.

بإزاء الاجراءات السياسية، كانت الاوضاع الاقتصادية تتدهور بشكل مستمر، دون ان تقدم الدول الراعية اي دعم يذكر للاقتصاد، فاتخذت السلطة قرارها الخاطئ برفع الدعم عن المشتقات النفطية، وأعلن الرئيس الانتقالي أن البنك المركزي لم يعد قادرا على دفع المرتبات.

بالاضافة الى ذلك، كانت الاوضاع الامنية في عموم البلاد في حالة من الانهيار التام، فعناصر القاعدة تعبث في كثير من المحافظات الجنوبية، وتسيطر بشكل شبه تام على محافظة البيضاء، ومليشيا حزب الاصلاح تشن حروبها بالتعاون مع القاعدة في صعدة، والاغتيالات تتنقل في صنعاء مصحوبة بتفجيرات انتحارية وتساقط غير بريء لطائرات سلاح الجو.

كل تلك الامور مجتمعة ، دفعت نحو استكمال الثورة، فكانت ثورة 21 سبتمتبر، التي وضعت أسسا جديدة لبناء الدولة من خلال اتفاق السلم والشراكة، الذي رحب به الداخل والخارج، وايدته قرارات مجلس الامن وبيانات الدول الراعية للعملية السياسية في اليمن، على رأسها دول الخليج والدول الكبرى.

تنفس اليمن الصعداء، وظن الشعب أن السنوات العجاف قد ولت، وأن بناء اليمن الحديث، يمن التنمية والاستقرار قد بدأ، قبل ان يتبين أن تلك البيانات لم تكن الا حبرا على ورق، وأن وراء الترحيب مؤامرات تحاك وعدوان مبيت.

دوافع العدوان:

تتعدد دوافع العدوان على اليمن بين معلنة وغير معلنة. فالمعلنة تشمل إعادة الشرعية، حماية المدنيين والمنشآت، والالتزام بالقرارات الدولية، بينما تكشف التحليلات الاستراتيجية أن الدوافع الحقيقية تكمن في السعي للهيمنة الإقليمية، تأمين الحدود والممرات الحيوية، مواجهة صعود القوى المعارضة، وحماية المصالح الاقتصادية والتحالفية في المنطقة.

أولًا: الدوافع المعلنة

الدوافع المعلنة هي تلك التي تتبناها السعودية وتحالفها رسميا، وتُقدم للرأي العام الدولي والاقليمي كتبرير قانوني وأخلاقي للتدخل العسكري. وتشمل بشكل أساسي:

إعادة الشرعية: وتتمثل بإعادة عبد ربه منصور هادي إلى السلطة بعد ما وصفوه ب"انقلاب الحوثيين" ، دعم المؤسسات الرسمية للدولة وفرض النظام الدستوري، إلى جانب **حماية المدنيين والمنشآت**. علاوة على حماية اليمنيين من ما يُسمّى بـ"الانقلاب الحوثي." وكذلك حماية الممرات البحرية الدولية مثل باب المندب.

التزام القرارات الدولية: الإشارة إلى قرارات مجلس الأمن، لا سيما القرار 2216، بوصفها مبررًا شرعيًا للتدخل، رغم أنه جاء بعد اندلاع عاصفة الحزم.

هذه الأهداف المعلنة تقوم على **الإطار القانوني والدبلوماسي**، لكنها بطبيعة الحال لا تعكس حقيقة المحركات العميقة للقرار السعودي، بدليل الانقلاب على شرعية هادي واستبداله بمجلس الثمانية، كما سيأتي لاحقا.

ثانيًا: الدوافع غير المعلنة (الاستراتيجية أو الحقيقية)

الدوافع غير المعلنة هي الأسباب الحقيقية التي دفعت السعودية للتحرك العسكري، وغالبًا ما ترتبط بالأمن الإقليمي، والنفوذ السياسي والمصالح الاستراتيجية:

السيطرة الإقليمية والهيمنة على اليمن: عبر منع تشكل سلطة يمنية مستقلة أو نموذج سياسي بديل قد يخرج عن دائرة النفوذ السعودي، والحفاظ على النفوذ الخليجي مقابل صعود قوى إقليمية منافسة، خصوصا إيران.

إضعاف أو تحجيم القوى المناوئة: مواجهة صعود أنصار الله كقوة سياسية وعسكرية مستقلة، ومنع انتقال نموذج سياسي ثوري أو شعبي مشابه للربيع العربي إلى السعودية أو دول الخليج.

حماية مصالح التحالف السعودي–الإماراتي: هذه الأهداف ظهرت جلية بمرور الزمن، وجاءت تنفيذها على أرض الواقع في المناطق المحتلة، لا سيما جنوب البلاد، السيطرة على الموارد الاقتصادية (الموانئ، المناطق الساحلية، المناطق النفطية).

ومن هنا فإن عملية 'عاصفة الحزم' تمثل نموذجاً لتداخل الذرائع القانونية مع الاهداف الإستراتيجية ؛ فبينما استندت السعودية في خطابها الرسمي إلى 'مشروعية التدخل بناءً على دعوة هادي، وحماية ماتسميه السلطة الشرعية، وفق المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة، إلا أن المحرك الجيوسياسي الخفي كان الرغبة السعودية عن التحول من سياسة الاحتواء، إلى المبادرة بما يمثله ذلك من الإعلان عن دور قيادي ريادي سعودي يهدف إلى إعادة صياغة النظام الأمني في شبه الجزيرة العربية بما يضمن الهيمنة السعودية[1].

بعبارة أخرى، هذه الدوافع غير المعلنة تمثل الهدف الاستراتيجي طويل المدى، بينما المعلنة تمثل واجهة شرعية وسياسية لتسويق الحرب دوليا، وتخفيف أو تقسيم الموقف اليمني وبالتالي ردة الفعل اليمنية الموحدة ضد العدوان.

---

[1] التدخل السعودي في اليمن: الصراع على المكانة، مي درويش، جامعة برمنجهام، المملكة المتحدة، منشور في مجلة *Insight Turkey* الرابط هنا

تقديم محمد بن سلمان:

لم يكن محمد بن سلمان معروفا على نطاق واسع قبل تولي والده عرش المملكة 23 يناير 2015، وهو نفس اليوم الذي تم تعيينه وزيرا للدفاع، فشكلت الحرب على اليمن منصة وربط الإعلام الرسمي والإقليمي اسمه بعملية «عاصفة الحزم»، مصورًا إياه كرمز للحزم والفعالية، ليس فقط على المستوى العسكري، بل أيضًا في إدارة التحالفات وتنسيق الاستراتيجية، وبذلك، استخدمت الحرب داخليًا وخارجيًا لإبراز سلطته التنفيذية وقيادته العملية، وجعلت منه شخصية سياسية وعسكرية مركزية، يعكس اسمه صورة القوة والسيطرة في المشهد السعودي والإقليمي، وكانت أول صورة يقدمها الإعلام السعودية هي وصوله "إلى مركز عمليات القوات الجوية لقيادة عملية عاصفة الحزم في تمام الساعة 12 من منتصف الليل". وإشرافه على الضربة الأولى[2].

عوامل أسهمت في تشجيع السعودية:

أسهم الانقسام الداخلي في اليمن إسهامًا مباشرًا في تهيئة البيئة السياسية التي سهّلت على السعودية اتخاذ قرار الحرب، إذ وفّر هذا الانقسام غطاءً سياسيًا وشرعية شكلية للتدخل الخارجي، وحوّل الصراع من كونه شأنًا داخليًا قابلًا للمعالجة السياسية إلى نزاع إقليمي مفتوح. فقد دخل اليمن قبيل اندلاع الحرب في حالة من التفكك السياسي والمؤسسي، تمثلت في تعدد مراكز السلطة، وتآكل الشرعية التوافقية، وغياب إجماع وطني جامع حول شكل الدولة ومستقبل النظام السياسي.

وقد أتاح هذا الواقع للسعودية تقديم تدخلها العسكري بوصفه استجابة لطلب طرف يمني، ما أسهم في تحويل الحرب من عدوان خارجي صريح إلى صراع يُقدَّم إعلاميًا وسياسيًا على أنه امتداد لانقسام داخلي. كما سمح الانقسام الحاد بين القوى السياسية اليمنية بإعادة إنتاج سردية «الشرعية» في مقابل «الانقلاب»، وهي ثنائية مبسّطة سهّلت تسويق الحرب إقليميًا ودوليًا، رغم تعقيد المشهد اليمني وتعدّد أطرافه الفعلية.

إلى جانب ذلك، أضعف الانقسام الداخلي قدرة اليمن على إنتاج موقف وطني موحّد يرفض التدخل الخارجي، وقيّد إمكانية بناء جبهة داخلية متماسكة قادرة على فرض حل سياسي

[2] سمو وزير الدفاع يصل إلى مركز عمليات القوات الجوية لقيادة عملية عاصفة الحزم – واس على الرابط https://www.spa.gov.sa/1342496

مستقل. وقد عزّز هذا التشرذم من قناعة صانعي القرار في السعودية بأن البيئة اليمنية مهيّأة لتدخل عسكري منخفض الكلفة نسبيًا، يقوم على استثمار الخلافات الداخلية وتوظيف أطراف محلية كوكلاء، بدل الانخراط في مواجهة مباشرة مع دولة موحّدة وقادرة على الدفاع عن سيادتها.

كما أسهم الانقسام في تفكيك مؤسسات الدولة اليمنية، ولا سيما المؤسسة العسكرية والأمنية، ما أعطى انطباعًا مضللًا بإمكانية تحقيق حسم سريع، وعزّز الرهان على أن الضربات الجوية، مقرونة بدعم أطراف يمنية مناوئة، ستكون كافية لإعادة تشكيل المشهد السياسي وفق المصالح الإقليمية. وفي هذا السياق، لم يكن الانقسام عاملًا مساعدًا فحسب، بل تحوّل إلى أحد مبررات الحرب وأدوات إدارتها في آن واحد.

وعليه، يمكن القول إن الانقسام الداخلي في اليمن لم يكن سببًا وحيدًا للحرب، لكنه شكّل عاملًا حاسمًا في تسريع اتخاذ القرار السعودي، من خلال توفير الشرعية الشكلية، وإضعاف المناعة الوطنية، وخلق تصور استراتيجي خاطئ بإمكانية إخضاع اليمن عسكريًا في زمن قصير. وهو ما يبرز الدور البنيوي للعوامل الداخلية في تمكين التدخلات الخارجية، ويؤكد أن الحروب الإقليمية كثيرًا ما تُبنى على تصدعات داخلية سابقة بقدر ما تُبنى على حسابات خارجية.

السياق الإقليمي:

يقصد بالسياق الإقليمي والدولي للحرب على اليمن الإطار الأوسع الذي تشكلت فيه هذه الحرب، باعتبارها لم تكن نتاجًا مباشرًا لعوامل داخلية يمنية فحسب، بل جاءت انعكاسًا لتحولات سياسية عميقة شهدتها المنطقة، وصراعات نفوذ إقليمية محتدمة، فضلًا عن حسابات دولية ارتبطت بالمصالح الأمريكية والغربية في الإقليم. وبهذا المعنى، لم يكن اليمن معزولًا عن محيطه، بل كان جزءًا من مشهد إقليمي ودولي معقّد تجاوزت فيه الحرب حدوده الوطنية.

وقد أسهمت التحولات التي أعقبت موجة الربيع العربي عام 2011 في تهيئة البيئة السياسية التي اندلعت فيها الحرب، حيث أدت تلك التحولات إلى سقوط بعض الأنظمة العربية أو اهتزاز بنيتها السياسية في دول عدة، من بينها مصر وتونس وليبيا وسوريا واليمن، بالتوازي مع صعود قوى شعبية وسياسية خارج الأطر التقليدية للحكم، وتراجع نسبي لنفوذ بعض الأنظمة الخليجية في محيطها الإقليمي.

وقد أثارت هذه التحولات قلقًا بالغًا لدى دول الخليج، وفي مقدمتها السعودية، التي رأت في أي تغيير سياسي غير خاضع للضبط أو في بروز قوى سياسية مستقلة تهديدًا مباشرًا لنموذج الحكم القائم ولمنظومة النفوذ التي أرستها لعقود.

وفي الحالة اليمنية تحديدًا، شكّلت ثورة 21 سبتمبر 2014 كسرًا لمعادلة «اليمن التابع»، وأدخلت البلاد في مسار سياسي جديد لم يعد قابلًا للإدارة بالوسائل التقليدية. ومثلت أيضا محطة مفصلية، إذ أفضت إلى انهيار أدوات النفوذ السياسي التقليدي، وكشفت عن فشل المبادرة الخليجية في احتواء التحولات اليمنية وإعادة إنتاج النظام السابق بصيغ معدلة. وقد أسهم ذلك في تحويل اليمن إلى حالة استثنائية عصيّة على الاحتواء السياسي التقليدي، الأمر الذي جعل السعودية لا تجد إلا الحرب خيارًا إقليميًا يُنظر إليه بوصفه رد فعل مضادًا لمخرجات الربيع العربي ومحاولة لإعادة ضبط مسار التحولات بما يخدم موازين القوى القائمة، ويحافظ على النفوذ السعودي في اليمن، ويمنع اليمن من الاستقلال الكامل عن القوى الاقليمية ممثلة بالرياض، والعالمية ممثلة بواشنطن، يحيث لم يكن الحديث عن الشرعية إلا ستارا لمصالح خاصة بالرياض على حساب اليمن وشعبه ومستقبله.

التحضير للعدوان:

لم يكن العدوان على اليمن قرارًا مفاجئًا، بل نتيجة إعداد مسبق ومنهجي شاركت فيه أدوات الدولة السعودية كافة، وبإسناد دولي واضح، بهدف فرض واقع سياسي وعسكري جديد في اليمن يخدم مصالح الرياض وحلفائها.

الملك سلمان الذي لم يتم شهرا على تربعه العرش، حتى أطلق "عاصفة الحزم" التي تشير بعض التقديرات أن التخطيط لها سابق لتوليه الحكم ولكن سلفه لم يتّخذ قرار التنفيذ، حيث كانت بوادر الانقلاب الإقليمي والدولي على اتفاق السلم والشراكة، قد ظهرت جلية في عدد من بيانات السعودية ومجلس التعاون ومعها مجلس الأمن وغيرها[3].

فكان تحضير السعودية للتدخل العسكري في اليمن ، الذي عُرف بعملية "عاصفة الحزم" في مارس 2015 نتيجة تراكمات سياسية وميدانية تم ترتيبها مسبقا، وظهرت بوادرها،

[3] لمزيد من التفاصيل ينظر: 21 سبتمبر، الرئيس مهدي المشاط. و21 سبتمبر ثورة اسقطت وصاية.. علي المحطوري ص 212

واشاراتها ، ومنها حديث الامير السعودي تركي الفيصل بالقول: علينا ان نكون مستعدين لدعم هادي بجميع الطرق، ماليا وسياسيا وحتى عسكريا، لضمان شرعيته.4

ومن تلك المؤشرات كان اجتماع الرياض في 21 من مارس/آذار 2015؛ ذلك الاجتماع الذي يُعتقد أنه بلور اللمسات الأخيرة لقرار إعلان قوات التحالف تنفيذ عملية "عاصفة الحزم"، والذي حضره كل من محمد الخالد الصباح نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية بدولة الكويت ورئيس الوزراء القطري ووزير الداخلية الشيخ عبد الله بن ناصر آل ثاني، والشيخ سلمان بن حمد آل خليفة ولي عهد مملكة البحرين، والشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبو ظبي، وولي ولي العهد السعودي الأمير محمد بن نايف آل سعود، ووزير الدفاع السعودي الأمير محمد بن سلمان آل سعود ، وكان تحت رعاية الملك السعودي سلمان بن عبدالعزيز آل سعود5.

كما أن السعودية قد انجزت التنسيق مع القوى الكبرى وعلى رأسها أمريكا، حيث جرى تنسيق رفيع المستوى مع الولايات المتحدة وبريطانيا لتأمين الدعم اللوجستي والاستخباراتي، وأُنشئت "خلية تخطيط مشتركة" في الرياض، ونقلت رويترز عن مسؤول أميركي -اشترط عدم نشر اسمه- قوله إن السعودية نسقت مع الولايات المتحدة قبل العملية التي أطلق عليها عاصفة الحزم. واكد السفير السعودي في واشنطن حينها عادل الجبير على تلك الحقيقة في تصريحات خاصة. 6

العدوان والرأي الداخلي السعودي:

لم تسجل أي معارضة داخلية علنية وواسعة للحرب على اليمن داخل السعودية، ليس بسبب الإجماع الوطني، بل نتيجة سياسة استباقية هدفت إلى تحييد كل الفاعلين المحتملين في المجال العام، بمن فيهم شخصيات لم تعارض الحرب صراحة، لكنها لم تكن جزءًا من آلية التعبئة الرسمية، وظهرت تلك الاجراءات بشكل واضح بعد الخلاف مع قطر.

---

[4] صحيفة الشرق الاوسط عدد الخميس 19 مارس 2015. جاء ذلك الحديث في مشاركة للفيصل بمحاضرة بعنوان: الشرق الاوسط عام 2015 وجهة نظر خليجية. الرابط هنا

[5] **السياق الجيوسياسي لعاصفة الحزم ومواقف الدول الخليجية منها.. الجزيرة نت – مركز الجزيرة للدراسات**
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/04/201549105225602952.html

[6] **الجبير: تشاورنا مع أميركا حول عاصفة الحزم – سكاي نيوز عربية** الرابط هنا

يتفق العديد من المحللين والحقوقيين على أن المشهد في الداخل السعودي، إزاء حرب اليمن والعدوان عليها، كان محكوماً بمعادلة ثنائية :تسويق إعلامي مكثف للعملية العسكرية من جهة، وقبضة أمنية صارمة حيدت ومنعت أي صوت معارض من جهة أخرى.

يمكن تفصيل ذلك من خلال النقاط التالية:

صناعة "الإجماع الوطني" عبر الإعلام

استخدمت السلطات السعودية ترسانتها الإعلامية (القنوات التلفزيونية، الصحف، والجيوش الإلكترونية في وسائل التواصل) لخلق حالة وهمية من التأييد المطلق، شملت عسكرة الخطاب ،حيث تم تصوير الحرب كمعركة وجودية للدفاع عن "الشرعية" وحماية "الحرمين الشريفين" من "التمدد الإيراني." إلى جانب التعبئة الدينية، فجُيشت المؤسسة الدينية الرسمية لإصدار فتاوى تؤصل للحرب شرعاً وتعتبره جهادا، والموت فيها شهادة، مما جعل المعارضة تبدو ليس فقط "خيانة للوطن" بل "خروجاً عن الجماعة[7]."

كما ركز الإعلام السعودي على الإنجازات العسكرية وما سماها المساعدات الإنسانية التي يقدمها (مركز الملك سلمان للإغاثة)، مع تغييب كامل لأخبار الضحايا المدنيين في اليمن أو الخسائر الاقتصادية والبشرية الكبيرة في الجانب السعودي، إلا ما كان يخدم خطاب "البطولة."

القبضة الأمنية وتهميش المعارضة

في الوقت الذي كان فيه التأييد يملأ الشاشات، كان أي رأي مخالف يواجه عواقب وخيمة، مما خلق "بيئة صمت" قسرية، فقوانين الجرائم المعلوماتية وعباراتها الفضفاضة أدت إلى تجريم أي انتقاد للحرب على منصات التواصل الاجتماعي، واعتُبرت التغريدات التي تشكك في جدوى الحرب أو تسلط الضوء على آثارها الإنسانية "مساساً بالنظام العام" أو "خدمة للأعداء." وتبرز نفس الكلمات الفضفاضة حيث يمكن تفسيرها على نحو تعسفي ما يؤدي إلى تقلّص مساحة الحريات أو منعها كليًا حيث تستخدم الحكومة السعودية القضاء

[7] "فتاوى الجهاد".. دعاة السعودية يُجمعون على تشريع "عاصفة الحزم" – الخليج أون لاين على الرابط https://2u.pw/f1JoD2

ونصوص القوانين غير المحددة المفاهيم لمعاقبة الصحفيين ومنعهم من العمل تحت عنوان عام هو المساس بالنظام العام والقيم الدينية ورموز الدولة.[8]

في العام 2019 أشارت منظمة مراسلون بلا حدود إلى أنّ السعودية تحتل المركز 172 من أصل 180 دولة ، من التصنيف العالمي لحرية الصحافة، وأكّدت المنظمة أن لا وجود لوسائل إعلام حرّة في السعودية، ويخضع الصحفيون السعوديون إلى مراقبة مشدّدة حتى لو كانوا في الخارج، وهذا ما تأكّد مع اغتيال الصحفي جمال خاشقجي في إسطنبول (تركيا) في أكتوبر 2018[9] .

في العام 2017، شملت موجة أمنية من الاعتقالات لشخصيات أكاديمية وحقوقية ورجال دين، والذين كان لبعضهم مواقف (ولو ضمنية) تدعو للتهدئة أو تنتقد السياسة الخارجية، وساد **منطق "لا صوت يعلو فوق صوت المعركة :"** بحيث أصبح الصمت هو الخيار الوحيد لمن لا يؤيد الحرب، خوفاً من الملاحقة الأمنية أو الوصم بالخيانة.

وإن كانت المعارضة في الداخل غابت تماماً عن الفضاء العام، واقتصرت على نقاشات خاصة ومحدودة جداً نتيجة الرقابة الذاتية والخوف من "الذباب الإلكتروني" والاعتقال إلا أنه برزت أصوات معارضين سعوديين في المنفى انتقدوا الحرب بشدة، واصفين إياها بـ "المغامرة غير المحسوبة"، وسلطوا الضوء على تكلفتها الباهظة على مستقبل البلاد ومكانتها الدولية، وقد كانت هناك أصوات مرتفعة انتقدت العدوان السعودي على اليمن، من شخصيات معارضة للنظام السعودي، انضوت لاحقا في تنظيم سياسي معارض، تحت عنوان لقاء المعارضة في الجزيرة العربية، تم اشهاره يناير 2022[10].

من المثير للاهتمام ملاحظة أن نفس الآلة الإعلامية التي سوقت للحرب بضراوة في 2015، هي الآن (منذ 2022-2023) تسوق لـ "السلام" و"الاستقرار الإقليمي" كجزء من رؤية 2030، حيث يتم تقديم الحوار مع الحوثيين حالياً كخطوة "حكيمة" لحماية المكتسبات

---

[8] **الحريات الإعلامية في المملكة العربية السعودية – لجنة دعم الصحفيين على الرابط** https://www.journalistsupport.net/article.php?id=376337

[9] **التصنيف العالمي لحرية الصحافة 2019 : التحليلات الإقليمية – مراسلون بلا حدود على الرابط** https://2u.pw/4qVOMD

[10] نشرة أخبار المنار- اطلاق لقاء المعارضة في الجزيرة العربية – موقع المنار على الرابط https://almanar.com.lb/program-episode/201170/4

الوطنية، وهو ما حظي أيضاً بتأييد "علني" واسع، مما يشير إلى قدرة السلطة على توجيه الرأي العام في الاتجاه الذي تراه مناسباً لكل مرحلة.

الاعلام الخاص في السعودية:

رغم أن كثيرا من وسائل الإعلام المطبوعة في السعودية مملوكة للقطاع الخاص، إلا أنها ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالحكومة. فتسجيل الصحفيين الجدد، وتغييرات طاقم العمل في أي مؤسسة إعلامية، وإنشاء مؤسسات جديدة، كلها أمور تتطلب موافقة الحكومة، بسبب اعتماد تلك الوسائل على الدعم الحكومي، فإنها غالبًا تميل إلى التوافق مع وكالة الأنباء السعودية (الوكالة السعودية للأنباء) في المواضيع الأكثر إثارة للجدل[11].

مستندات العدوان السعودي:

رافق الإعلان عن بدء العمليات العسكرية من قِبل السعودية ضد اليمن، جدلٌ حول مدى مشروعية هذه الحرب، فقد اعتبرت هذه العملية أنها "حرب هجومية عدوانية" وتدخُّل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى؛ بل ذهب البعض إلى أكثر من ذلك مستشهدًا بمواد دساتير بعض الدول الخليجية التي تحرّم الحرب الهجومية، وتنص على أن مبادئ سياستها الخارجية تقوم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، مثل المادة 68 من الدستور الكويتي، والذي ينص على أن الحرب الهجومية محرمة والحرب الدفاعية تصدر بمرسوم أميري يعرض على مجلس الأمة[12]."

إلا أن التحالف أصر على مشروعية العملية، مستندا إلى عدة أمور، يمكن تلخيصها في النقاط التالية، بناء على ما ورد في بيان التعاون الخليجي فجر يوم العدوان[13]:

الاستناد إلى "الشرعية السياسية: المبرر الأول والأهم هو **الاستجابة لطلب رسمي** من السلطة الشرعية المتمثلة بعبد ربه منصور هادي. حيث اعتبره البيان "تقديم مساندة فورية" لحماية الدولة من الانهيار.

---

[11] **الاعتداءات على الصحافة 2005: المملكة العربية السعودية – موقع *cpj* على الرابط** https://cpj.org/2006/02/attacks-on-the-press-2005-saudi-arabia/

[12] نادين السهيل: حسم جدل دستورية "عاصفة الحزم" في الكويت – موقع العربي الجديد على الرابط .

[13] "بيان خليجي: تدخلنا لحماية اليمن وشعبه من العدوان الحوثي"، الجزيرة نت، على الرابط

الدفاع عن النفس والأمن القومي: أشار البيان إلى مبررات أمنية مباشرة مستندة إلى واقع ميداني غير حقيقي، وهي: **التهديدات الحدودية :** القيام بمناورات عسكرية بالذخيرة الحية قرب الحدود السعودية. و**خطر الترسانة العسكرية ووجود** أسلحة ثقيلة وصواريخ تمثل تهديداً مباشراً لدول الجوار.

مواجهة التدخلات الإقليمية : حيث اعتبر البيان أن القوات اليمنية ليست مجرد طرف داخلي، بل هي **أداة لقوى خارجية** وتعمل لتنفيذ أجندات قوى إقليمية (في إشارة إلى إيران) لبسط الهيمنة على اليمن. وأن التحرك يهدف لمنع تحويل اليمن إلى منطلق لزعزعة أمن المنطقة ككل.

حماية الأمن والسلم الدوليين: هنا خرج البيان من دائرة "الشأن المحلي" ليؤكد أن الثورة اليمنية أصبحت **تهديداً شاملاً،** لا يقتصر على أمن اليمن وحده، بل يمتد للأمن والسلم الدوليين.

قرار مجلس الامن:

عشية 26 مارس 2015، لم يكن هناك أي شرعية دولية تستند إليها الرياض في العدوان، لكنها عملت مع واشنطن ولندن على صياغة قرار أممي من مجلس الامن، كمظلة لتحركاتها العسكرية العدوانية، فجاء القرار2216 المتخذ تحت الفصل السابع، في 14 إبريل 2015، أي بعد عشرين يوما من بداية العدوان، ونص القرار على فرض عقوبات تمثلت في تجميد أرصدة وحظر السفر للخارج، طالت السيد عبد الملك الحوثي، وأحمد علي عبد الله صالح نجل الرئيس السابق، والقائد السابق للحرس الجمهوري اليمني، بتهمة ـ«تقويض السلام والأمن والاستقرار» في اليمن.

والجدير بالذكر أن القرار لم يمنح أي تفويض بتدخل عسكري في اليمن، بل أكد القرار على : "دعوة جميع الأطراف اليمنية لا سيما الحوثيين إلى الالتزام بمبادرة مجلس التعاون الخليجي ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل وقرارات مجلس الأمن وتسريع المفاوضات للتوصل إلى حل توافقي والتنفيذ الكامل للاتفاقات المبرمة والالتزامات التي تم التعهد بها لبلوغ هذا الهدف والتعجيل بوقف العنف". كما طالب القرار "جميع الأطراف اليمنية بالالتزام بتسوية الخلافات عن طريق الحوار والامتناع عن الأعمال الاستفزازية".

بيان الجامعة العربية من قمة شرم الشيخ

بعد أيام من انطلاق العدوان، انعقدت في شرم الشيخ بمصر 28-29 مارس، أعمال القمة العربية السادسة والعشرين، والتي ركزت كلمات جلستها الافتتاحية بشكل خاص على تطورات الأوضاع في اليمن على ضوء عملية" عاصفة الحزم "التي جرى التأكيد على أنها ستستمر حتى تحقق أهدافها.

وأكد القادة العرب خلال القمة التي حضرها الملك سلمان بن عبدالعزيز مصطحبا معه عبدربه هادي، دعمهم لشرعية عبد ربه منصور هادي، وأجمعوا، على غير العادة، على أن (الحوثيين) يمثلون تهديدا للمنطقة بأسرها، كما جدد البعض التأكيد على الحاجة إلى إنشاء قوة عربية مشتركة للوقوف في وجه التحديات التي تواجه المنطقة[14].

كانت تلك الكلمات، والعبارات، مستندا للرياض تحت عنوان الإجماع العربي، وهو بطبيعة الحال، إجماع مشوه، ومستندا كان يفرتض به ان يسبق العدوان، لا أن يكون تاليا له.

طلب الرئيس الفار عبدربه هادي

لا تكف الرياض عن الادعاء بأنها عدوانها وتدخلها العسكري جاء بطلب من الرئيس عبدربه هادي، وهو ادعاء ينقضه هادي نفسه، حيث أكد في مقابلة تلفزيونية أنه لم يعلم بانطلاق عاصفة الحزم إلا وهو في طريق فراره إلى سلطنة عمان، عشية 26 مارس.

وهذا التصريح ينفي اعتماد السعودية على أي طلب رسمي للتدخل.

وخلال حوار مع قناة أبوظبي عن تفاصيل مغادرته قصر معاشيق عند وصول الجيش واللجان الشعبية إلى عدن، قال عبدربه: «هجم الحوثيون ووصلوا لمطار عدن، وعند وصولهم للمطار قطعوا الطريق وخرجنا بطرق مختلفة، أثناء دخولهم كانوا مربوشين، ووصلنا إلى الغيظة الصباح، قالوا بدأت عاصفة الحزم ماكناش داريين طول الليل نمشي، وصلنا الساعة ثمان الغيظة إلا وهم يبلغونا»[15].

---

[14] **"إعلان شرم الشيخ".. نص بيان القمة العربية الـ26 – الجزيرة نت – على الرابط** https://2u.pw/rx72LD

[15] **هادي : انطلقت عاصفة الحزم وأنا في طريقي من عدن إلى المهرة ولم أكن أتوقعها – شبوة برس** https://shabwaah-press.info/news/54774

يضاف إلى ذلك أن هادي لم يكن رئيسا لليمن، فقد كان قدم استقالته 21 يناير2014، ورفض التراجع عنها، رغم مطالبته بالتراجع من خلال مفاوضات موفمبيك برعاية الأمم المتحدة ومبعوثها جمال بن عمر[16].

لكنه لاحقا وبعد فراره من صنعاء، أعلن تراجعه عن الاستقالة، في 21 فبراير، متخذا من عدن منطلقا جديدا للمؤامرات على اليمن، لكن بعد فوات الأوان[17].

على أن الدستور اليمني لا يبيح للرئيس طلب التدخل العسكري، ولا يمكن بأي حال تكييف ذلك الطلب دستوريا وقانونيا.

وهذه النقاشات تنسحب أيضا على مسألة أن السعودية غير مخولة بالاستجابة للطلب، فكم وصلت العرب طلبات للتدخل لإنهاء الاحتلال الاسرائيلي، لكن لم يحرك العرب ساكنا، فلماذا في اليمن كانت تلك الاستجابة المزعومة، ورغم مضي عقد من الزمن على انطلاق التحالف، لا تزال النقاشات القانونية والأخلاقية قائمة حول شرعية التحالف والعدوان على اليمن.

وقد ناقش مقال "التبرير القانوني الدولي للتدخل في اليمن: لمحة خاطفة"، وخلص إلى التشكيك في مدى قانونية طلب التدخل بالنظر إلى أن هادي كان "في حالة فرار" أو فقد السيطرة الفعلية على الأرض، وما إذا كان يحق لرئيس خارج حدود بلاده دعوة قوى أجنبية لضرب أهداف داخل أراضيه، وهو ما يُعرف في القانون الدولي بمدى "فاعلية السلطة." وبخصوص الدفاع عن النفس الذي روجته الرياض، فيشير المقال إلى أن المادة 51 تشترط وقوع "هجوم مسلح" من دولة أخرى لبدء الدفاع عن النفس، بينما "الحوثيون" كانوا طرفاً داخلياً (حينها)، مما يجعل استخدام هذا النص محل جدل قانوني حول تعريف "الهجوم المسلح" في الحروب غير التقليدية.[18]

---

[16] https://2u.pw/tVshWs

[17] **هادي يغادر صنعاء ويصل عدن.. والحوثيون ينهبون قصره – العربية نت -** https://2u.pw/k8qrcX

[18] على الرابط التالي: *Ashley Deeks* - ***International Legal Justification for the Yemen Intervention: Blink and Miss It***

تركيبة التحالف:

أعلنت السعودية أن كلا من مصر والاردن والمغرب والسودان وباكستان تطوعت للمشاركة في "عاصفة الحزم"، بالإضافة إلى دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية والبحرين و الإمارات والكويت وقطر)، باستثناء عُمان.

تمتلك الرياض نفوذا واسعا داخل مجلس التعاون، لا سيما في البحرين والكويت وتتشارك مع الامارات ، كما ظهر لاحقا.

بالنسبة للاردن والمغرب فقد كانت المشاركة رغم رمزيتها، مرتبطة حسب المراقبين، بوعود الدعم الاقتصادي، وكذلك بوعود الانضمام لمجلس التعاون الخليجي، وذلك في مايو ، ايار2011، وقال أمين عام مجلس التعاون، عبداللطيف الزياني: إن قادة دول مجلس التعاون الخليجي يرحبون بطلب المملكة الاردنية الهاشمية الانضمام الى المجلس وكلفوا وزراء الخارجية دعوة وزير خارجية الاردن للدخول في مفاوضات لاستكمال الاجراءات اللازمة لذلك[19].

لاحقا، أصدرت وزارة الخارجية المغربية بيانا رحبت فيه بدعوة دول مجلس التعاون وقالت إن السلطات المغربية "مستعدة لاجراء مشاورات من اجل تحديد اطار تعاون امثل" مع دول مجلس التعاون الخليجي. مع تمسكها ببناء اتحاد المغرب العربي.

بالاضافة الى ذلك كانت الأردن على وعد بدعم اقتصادي، حيث كانت تعتمد في السنوات الاخيرة على دعم السعودية لتجاوز أزمتها الاقتصادية، حيث حولت الرياض إلى عمان 1.4 مليار دولار مساهمة منها في التغلب على عجز الموازنة عام 2011.

وفي العام التالي طلبت الأردن من الرياض مبلغ 3 مليارات دولار خلال زيارة الملك عبدالله الى الرياض منتصف العام 2012.

لكن السعودية والامارات كانت قد جمدت مساعداتهما للأردن كليا بنهاية عام 2017، لتعود لاحقا في قمة مكة 2018، حيث حصلت عمان على دعم مالي (2.5 مليار دولار) من السعودية والامارات والكويت، مع إيداعات وضمانات دولية لمساعدته على تجاوز الأزمة،

---

[19] دول الخليج تؤيد انضمام الاردن والمغرب الى مجلس التعاون – بي بي سي – الرابط هنا

رغم أن خبراء وصفوا تلك الأموال بالضئيلة مقارنة بحجم الوعود والحاجة الأردنية لتجاوز الأزمة[20].

الأمر لا يختلف كثيرا بالسنبة لمصر، فقد كانت الوعود الاقتصادية هي المحور الذي اعتمدت عليه، وقبلت المشاركة في التحالف، لكن دون أن ترسل أي قوات برية، وقد وصل الدعم الخليجي لمصر، في مؤتمر شرم الشيخ، 13مارس 2015، قبيل انطلاق عاصفة الحزم، بحدود 60 مليار دولار، كقروض واستثمارات، بالاضافة إلى دعم خليجي مقداره 12.5 مليار دولار[21].

مسارات العدوان:

القصف المكثف:

اتسمت المرحلة الأولى من الحرب على اليمن بالاعتماد المكثف على القوة الجوية بوصفها الأداة الرئيسة، بل شبه الوحيدة، في إدارة العمليات العسكرية. فمنذ الأيام الأولى لانطلاق العدوان، راهنت الرياض على التفوق الجوي لتحقيق نصر سريع وحاسم، انطلاقًا من تصور استراتيجي يفترض أن السيطرة المطلقة على الأجواء كفيلة بإخضاع الخصم وشلّ قدرته على الصمود والمقاومة في فترة زمنية قصيرة.

ولتطبيق هذه الاستراتيجية عملت الرياض على تخصيص ، حوالى 170 طائرة مقاتلة حديثة لهذه العمليات، بما فيها 100 من السعودية(ومعظمها من طراز *"F-15S"* وطائرات " تورنادو(*"IDS"* ، و30 من الإمارات العربية المتحدة *"F-16S")* و "ميراج 2000(*"*، والعديد من طائرات *"F-16S"* من البحرين (15)، والأردن (6)، والمغرب (6).

وقد تجلّى هذا النهج في تنفيذ آلاف الغارات الجوية خلال الأشهر الأولى من الحرب، استهدفت طيفًا واسعًا من الأهداف، لم يقتصر على المواقع العسكرية التقليدية، بل امتد ليشمل البنية التحتية الحيوية للدولة اليمنية، من مطارات وموانئ وطرق رئيسية، إضافة

---

[20] قمة مكة تقدم مساعدات للأردن بـ 2.5 مليار دولار – العربية نت على الرابط

[21] اختتام مؤتمر شرم الشيخ والحصيلة 60 مليار دولار – الجزيرة نت على الرابط

إلى منشآت مدنية واقتصادية مثل المصانع والأسواق والمنازل. وأسهم هذا التوسّع في بنك الأهداف في إحداث دمار واسع النطاق، انعكس بشكل مباشر على الحياة اليومية للسكان وعلى قدرة الدولة على الاستمرار في أداء وظائفها الأساسية.

"بلغ عدد الغارات الجوية التي شنها التحالف على اليمن حوالى 274302 وهذا ليس إحصاء كاملاً" هذه الاحصائية قدمها السيد عبد الملك بدر الدين الحوثي عشية الذكرى التاسعة لليوم الوطني للصمود، وهي تشير إلى رقم كبير ، خلال 3000 يوم تقريبا، فيكون المعدل 90 غارة يوميا.

في المقابل، غاب في هذه المرحلة العمل البري بشكل شبه كامل، الأمر الذي عكس طبيعة الرهان الاستراتيجي للسعودية، التي فضلت خوض الحرب من الجو تفاديًا للكلفة البشرية والسياسية التي قد تترتب على الانخراط المباشر في مواجهة برية طويلة ومعقّدة. ويكشف هذا الخيار عن قناعة راسخة لدى صانعي القرار بأن التفوق التقني والجوي يمكن أن يحسم الصراع بمعزل عن السيطرة الفعلية على الأرض أو كسب الحاضنة الاجتماعية والسياسية داخل اليمن.

هذا النمط من إدارة الحرب أسّس لمسارها اللاحق، إذ أظهر في وقت مبكر محدودية الرهان على القوة الجوية وحدها كأداة للحسم، وأبرز الفجوة بين التصورات النظرية للحرب السريعة والواقع الميداني المركب في اليمن، وهو ما مهد لاحقا لفشل الحسم العسكري وتحول الصراع إلى حرب استنزاف طويلة الأمد.

وسجلت الحرب في اليمن خلال تسع سنوات دمارًا هائلًا لم يسبق له مثيل، إذ اعتمد التحالف السعودي على غارات جوية مكثفة استهدفت المدنيين والمرافق الحيوية. خلفت هذه العمليات أرقامًا فاجعة من الشهداء والجرحى، إضافة إلى تدمير آلاف المنازل والمدارس والمستشفيات والبنى التحتية الحيوية.

حصدت 19446 شهيدا، 4244 اطفال، 2543، نساء، 12659 رجال، بالاضافة، الى 34773، من الجرحى، باجمالي 54219 شهيدا وجريحا.

في حين بلغت عدد المصانع المدمرة، الى 467، مصنعا، و735 أسواق، 1172 مخازن اغذية، 565 محطة وقود، 15 مطارا، 16 ميناء، 488 محطات ومولدات الطاقة، 3577 شبكات المياه وخزانات، 716 محطات وأبراج الاتصالات، 2501 منشآت حكومية،

1487 مدارس، 203 منشآت جامعية، 75 منشات اعلامية، 157 منشات رياضية، 2018 مساجد، اما المنازل فقد وصلت 22354 منزلا[22].

السعودية على القائمة السوداء:

في الخامس من أكتوبر/تشرين الأول 2016 أدرجت الأمم المتحدة "التحالف العربي" باليمن في اللائحة السوداء لمنتهكي حقوق الأطفال في مناطق النزاع. جاء ذلك في التقرير السنوي لعام 2016 الخاص بدول وكيانات تمارس انتهاكات ضد الأطفال في مناطق النزاع، والذي سلمه الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش لمجلس الأمن.

واتهم التقرير قوات التحالف الذي تقوده السعودية بقتل وتشويه الأطفال واستهداف وهدم مدارس ومستشفيات في اليمن.

وكانت السعودية قد مارست ضغوطا كبيرة على الأمين العام حينها بان كي مون لإزالة اسم التحالف من لائحة العار في تقريره عن عام 2015. ووصف بان يومها تلك الضغوط بأنها غير مقبولة وغير مشروعة بعدما هددت الرياض بوقف بعض تمويل الأمم المتحدة. وقال كي مون أمام الصحفيين: "إنه من غير المقبول للدول الأعضاء (في الأمم المتحدة) ممارسة ضغوط مفرطة،" مضيفا أن "قرار إزالة التحالف الذي تقوده السعودية من تقرير أطفال اليمن، كان أحد أصعب القرارات التي كان عليّ اتخاذها"[23].

استخدام اسلحة محرمة عنقودية وغيرها

خلال العام 2015 وثقت هيومن رايتس ووتش الخسائر في صفوف المدنيين جراء استعمال السعودية 4 أنواع من الذخائر العنقودية أمريكية الصنع أُطلقت عن طريق القصف الجوي والبري. منها القنابل "سي بي يو-105" بنظام استشعاري، في 6 غارات جوية على الأقل استهدفت محافظات عمران والحديدة وصعدة وصنعاء. سُجل أحدث هجوم بقنابل "سي بي يو-105" في 15 فبراير/شباط، في مصنع للإسمنت في محافظة عمران.

---

[22] هذه الاحصائيات مأخوذة عن إحصائية حديثة لمركز عين الانسانية. 13 ديسمبر 2025. صفحة قناة المسيرة على إكس، الرابط

[23] بان كي مون يقر بـ"ضغوط سعودية" لرفعها من "القائمة السوداء".. ويبرر القرار بـ"مصير الأطفال" المستفيدين من مساعدات المملكة – سي إن إن عربية – على الرابط

وقالت المنظمة الدولية، ان السعودية استخدمت ذخائر عنقودية أمريكية الصنع قرب مناطق مأهولة بالمدنيين في اليمن، خلفت وراءها ذخائر صغيرة غير منفجرة. وأوصت المنظمة الدولية، الولايات المتحدة الكف عن إنتاج ونقل الذخائر العنقودية، التزاما بالحظر الدولي على هذه الأسلحة الذي يحظى بقبول واسع[24].

الى جانب الذخائر أمريكية الصنع كانت الرياض قد استخدمت ايضا ذخائر بريطانية، اشترتها اواخر القرن الماضي، حسب اعتراف متحدث العسكري باسم التحالف، في تصريحات نقلتها وكالة الانباء السعودية[25].

الحصار:

استخدام **التجويع كسلاح حرب** حيث تعمدت الرياض فرض الحصار الشامل مع اول غارة، **والهدف كان حرمان المدنيين من الغذاء ووسائل البقاء الأساسية** بهدف إخضاعهم أو كسر إرادتهم أو الضغط على القوات المسلحة واجبارها على الاستسلام، العسكري أو السياسي.

وقد أدى استمرار القيود المفروضة على الواردات التجارية إلى نقص الوقود والغذاء وغيرها من المواد الضرورية، مما نتج عنه ارتفاع الأسعار وتدمير حياة الأفراد وسبل كسب العيش. وارتفع سعر دقيق القمح بنسبة 30 في المائة، بينما تضاعف سعر الوقود، كما ارتفعت أسعار المياه المنقولة بالشاحنات ارتفاعًا مهولاً لتصل إلى نسبة 600 في المائة في بعض المواقع[26].

وبناء عليه دعت الأمم المتحدة أكثر من مرة، لرفع الحصار، وقالت عام 2017: |بالنظر إلى النطاق الهائل للأزمة الإنسانية في اليمن، فإنه بينما يؤدي كل هذا إلى إبطاء الانحدار نحو مأساة إنسانية كبرى يفقد فيها ملايين الناس أرواحهم، إلا أنه لا يمنع حدوثها. فبدون

---

[24] السعودية تقصف اليمن بذخائر عنقودية – هيومن رايتس ووتش على الرابط https://www.hrw.org/ar/news/2016/05/06/289418

[25] **السعودية تقر لأول مرة باستخدام قنابل عنقودية بريطانية الصنع في اليمن – بي بي سي – على الرابط** https://www.bbc.com/arabic/middleeast-38375187

[26] قادة الأمم المتحدة يطالبون التحالف الذي تقوده السعودية برفع الحصار المفروض على موانئ البحر الأحمر اليمنية بشكل كامل – على الرابط https://2u.pw/TBtDiZ

الاستئناف العاجل للواردات التجارية، وخاصةً الأغذية والوقود والأدوية، فإن الملايين من الأطفال والنساء والرجال سيواجهون خطر الجوع والمرض والموت الجماعي".

وحسب الامم المتحدة، فقد أدى الحصار إلى "ارتفاع الأسعار وتدمير حياة الأفراد وسبل كسب العيش. وارتفع سعر دقيق القمح بنسبة 30 في المائة، بينما تضاعف سعر الوقود، كما ارتفعت أسعار المياه المنقولة بالشاحنات ارتفاعًا مهولاً لتصل إلى نسبة 600 في المائة في بعض المواقع".

وتعدد مظاهر الحصار لتشمل: منع دخول الغذاء أو الوقود، حصار المدن والمناطق السكنية، تدمير مصادر الغذاء (مزارع، آبار، أسواق)، تعطيل رواتب الناس وسبل كسب عيشهم وتدمير المصانع والمرافق ومصادر الطاقة، عرقلة أو تسييس المساعدات الإنسانية.

وصل الحد بالحصار لتقييد نشاط الأمم المتحدة نفسها، واتهمت السعودية بعرقلة وصول إمداد الطائرات الأممية العاملة على نقل المساعدات الإنسانية إلى صنعاء، وقال مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن، أوك لوتسما، في مؤتمر صحفي أجراه عبر الفيديو، "لدينا صعوبات في الحصول على إذن من التحالف وحكومة اليمن لنقل وقود الطائرات إلى صنعاء لتسيير هذه الرحلات.[27]

ولم تكن السعودية ترد على تلك الدعوات إلا بالمزيد من المماطلة والتعنت[28].

وكانت الكارثة الناتجة عن الحصار اشد وقعا على الفئات الاكثر ضعفا، لا سيما الاطفال، وبعد مرور تسع سنوات كان هناك "قرابة 10 مليون طفل بحاجة ماسة إلى المساعدات الإنسانية". حسب منظمة اليونسيف، التي اضافت أن "أكثر من نصف السكان – 18.2 مليون شخص، بينهم 9.8 مليون طفل – بحاجة إلى الدعم المنقذ للحياة، حيث يعاني أكثر من 2.7 مليون طفل من سوء التغذية الحاد بينما يعاني 49 في المائة من الأطفال دون الخامسة من التقزم أو سوء التغذية المزمن"[29].

وفي نوفمبر 2018، قالت منظمة "أنقذوا الأطفال"، إن نحو 85 ألف طفل دون سن الخامسة ربما ماتوا بسبب سوء التغذية الحاد خلال ثلاث سنوات من الحرب في اليمن.

---

[27] الأمم المتحدة: 7 ملايين يمني باتوا على وشك المجاعة نتيجة الحصار السعودي – موقع الوقت على الرابط https://2u.pw/9tCqqm

[28] دوجاريك لـ"العربي الجديد": لم نتلق رداً من التحالف برفع الحصار عن اليمن – العربي الجديد على الرابط

[29] **تسع سنوات من النزاع في اليمن خلفت ورائها ملايين الأطفال المصابين بسوء التغذية والتقزم – العربي الجديد على الرابط**

وقالت المؤسسة الخيرية ومقرها بريطانيا، إن هذا العدد يساوي مجموع من هم دون الخامسة في برمنغهام، ثاني أكبر المدن البريطانية[30].

المسافرون بشكل عام والمرضى بشكل خاص الذين كانوا بحاجة لتلقي العلاج في الخارج، وصلهم لهيب نار الحرب العدوانية، وتسبب إغلاق مطار صنعاء- الذي يخدم 8 ملايين شخص- في منع سفر البعض، الأمر الذي أدى إلى وفاة أكثر من 13.395 شخصاً، بمعدل 37 حالة وفاة يومياً، نتيجة إغلاق المطارات اليمنية، بحسب إحصائية سابقة أصدرتها وزارة الصحة في صنعاء، في 2016، فقط[31].

ومن نتائج الحصار الظالم: أنه تحولت الحرب من صراع عسكري إلى حرب على الجسد الإنساني نفسه .لم تعد القنابل وحدها تقتل، بل يقتل الماء الملوث، والدواء المفقود، والمستشفى العاجز، والقرار المؤلم الذي يُجبر الإنسان على الاختيار بين الكرامة والبقاء.

إن عودة الأمراض مثل الكوليرا والحصبة والدفتيريا، وعجز النظام الصحي، ليست مجرد نتائج جانبية للحرب، بل أداة من أدوات الحرب ووسائلها، حيث قتلت الكوليرا التي تفشت في اليمن في أكتوبر 2016، واستمرت حتى نوفمبر 2021 .وصلت الفاشية إلى ذروتها عام 2017 مع تسجيل أكثر من 2000 حالة وفاة في ذلك العام وحده .أُبلغ حتى تاريخ نوفمبر 2021 عن أكثر من 2.5 مليون حالة، وأكثر من 4000 وفاة، في البلد الذي اعتبرته الأمم المتحدة أسوأ أزمة إنسانية في العالم وقتها[32].

صفقات التسليح من الولايات المتحدة وبريطانيا:

بعد شن العدوان على اليمن ، وعلى مدى عدة أعوام كانت السعودية تتصدر لوائح الدول المستوردة للأسلحة بالعالم، بينما كانت الولايات المتحدة أكبر مصدر للأسلحة إلى الرياض متقدمة على المملكة المتحدة وفرنسا والصين.

---

[30] أزمة اليمن: "موت 85 ألف طفل" بسبب سوء التغذية الحاد – بي بي سي على الرابط https://www.bbc.com/arabic/middleeast-46284811

[31] مرضى يمنيون ضحايا إغلاق مطار صنعاء الدولي – المشاهد على الرابط https://almushahid.net/36750/

[32] المنظمة الدولية للهجرة - اليمن: تفشي الإسهال الحاد والكوليرا في اليمن يزداد سوءاً جراء عقد من الصراع – موقع الأمم المتحدة اليمن على الرابط هنا.

ولم تمنع الانتقادات الكبيرة الموجهة للرياض -على خلفية الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان وفق منظمات حقوقية ولا التورط بحرب اليمن –عددا من دول الغرب من مواصلة تزويد السعودية بالأسلحة.

وفي زيادة كبيرة في حجم إنفاقها العسكري منذ بدء هجومها في اليمن عام 2015 وصل انفاق المملكة "النفطية" 69.4 مليار دولار العام 2017 ، فقط. بحسب معهد أبحاث السلام الدولي ومقره ستوكهولم[33].

وقد فاق الإنفاق العسكري في ميزانيات السعودية ل 5 سنوات، منذ بداية العدوان حتى العام 2020 حجم الإنفاق في قطاعي التعليم والصحة، وتجاوزت مخصصات الإنفاق العسكري منذ 2016 حتى 2020، نحو 273 مليار دولار خلال الفترة المذكورة، ومثلت تلك النفقات 20.9 في المئة من الإنفاق الحكومي إجمالا[34].

وتُعد الولايات المتحدة الأمريكية مورد السلاح الرئيس للسعودية، خاصة بعد تولي دونالد ترامب الرئاسة في يناير 2017 في الولاية الأولى، وفي أول جولة خارجية له، في تلك الولاية، اختار ترامب الرياض محطة أولى له في مايو/ أيار 2017، نتج عنها توقيع صفقة توريد أسلحة إلى السعودية بلغت قيمتها 110 مليارات دولار [35].

وحافظت السعودية على موقعها كأكبر مستورد للأسلحة في العالم، وحازت نسبة 12 بالمئة من إجمالي واردات الأسلحة العالمية خلال الفترة بين عامي 2015 و 2019.[36]

واشترت الرياض ما يقارب نصف مبيعات الاسلحة البريطانية، حسب تقارير ففي العام 2018 وحده، باعت أكبر شركة دفاع بريطانية، وهي شركة (بي إيه إي سيستيمز)، أسلحة للرياض تقدر بـ2.6 مليار جنيه استرليني.

---

[33] **السعودية المنهكة في حرب اليمن أول مستورد للأسلحة في العالم – الجزيرة نت – الرابط هنا.**

[34] **السعودية تنفق 270 مليار دولار على صفقات السلاح منذ 2016 أكثر من التعليم والصحة – القدس العربي الرابط هنا.**

[35] المصدر السابق .

[36] **السعودية تستورد 12 % من إجمالي مبيعات الأسلحة العالمية – موقع دبي دبليو -** الرابط هنا

وقالت التقارير ان بريطانيا منحت تراخيص بيع أسلحة بأكثر من 4 مليارات و700 مليون جنيه استرليني إلى السعودية منذ بدء حملتها العسكرية وغاراتها على اليمن في مارس/آذار 2015، حتى العام 2018 فقط.

ومن بين الدول الأوروبية التي رفعت مبيعاتها العسكرية للسعودية، فرنسا التي قال رئيسها إيمانويل ماكرون إن بلاده "ليست زبونا كبيرا" للسعودية، ومع ذلك فإن الرياض تعد ثاني أكبر مشتر للأسلحة الفرنسية بين عامي 2008 و2017 بصفقات دبابات ومركبات مدرعة وذخائر ومدفعية تجاوزت قيمتها 12.6 مليار دولار[37].

وحازت كندا على نسبة لا بأس بها، وعلى رغم الأزمة السياسية التي وقعت بين السعودية وكندا، فقد صرح رئيس وزراء كندا حينها جاستن ترودو أن بلاده قد توقف اتفاقية توريد منظومة الدفاع مع الرياض والتي تقدّر تكلفتها بنحو 15 مليار دولار، في أكبر صفقة بيع تعقدها كندا في تاريخها[38].

يشار إلى أن الانتهاكات الانسانية في اليمن ومقتل الصحفي جمال خاشقجي، قد تسبب في وقف مؤقت لبيع الأسلحة البريطانية والألمانية إلى السعودية.

ففي بريطانيا نجحت منظمة ضد تجارة الأسلحة في الحصول على حكم قضائي يمنع توريد الاسلحة للسعودية، في ظل حربها على اليمن، وقال كبير القضاة، سير تيرينس إيثرتون، إن الحكومة "لم تقدم تقييما حاسما بشأن إن كان التحالف الذي تقوده السعودية انتهك القانون الدولي الإنساني في الماضي، خلال الصراع في اليمن، ولم تحاول (الحكومة) تقديم ذلك."

ورحب ممثل الحملة، أندرو سميث، بالحكم، قائلا إن النظام السعودي هو أحد أكثر الأنظمة وحشية وقمعا في العالم، ولكنه ظل على مدى عقود، مع ذلك، أكبر مشتر للأسلحة البريطانية[39].

---

[37] صفقات بمليارات الدولارات.. تعرف على أهم مزودي السعودية بالسلاح – الجزيرة نت على الرابط

[38] كندا تبحث عن مخرج لإلغاء صفقة سلاح بمليارات الدولارات مع السعودية – بي بي سي – على الرابط
https://www.bbc.com/arabic/world-46597333

[39] نشطاء يربحون معركة قضائية ضد الحكومة البريطانية بشأن بيع الأسلحة للسعودية – بي بي سي – على الرابط
https://www.bbc.com/arabic/middleeast-48702715

وفي عام 2018 أوقفت الحكومة الألمانية - التي كانت تضم التحالف المسيحي والحزب الاشتراكي الديمقراطي ، إلى حد كبير على تصدير أسلحة إلى السعودية بسبب تورط السعودية في حرب اليمن وبسبب القتل الوحشي للصحفي السعودي جمال خاشقجي في القنصلية العامة لبلاده في إسطنبول.[40]

قبل ان تعود مجددا لتوريد وعقد صفقات التسليح ، والتي علقت عليها الخبيرة في شؤون السياسة الخارجية، داغديلين، 2024: "الحكومة الحالية تدفع صادرات الأسلحة الألمانية إلى آفاق جديدة... توريد الأسلحة المفرط لدول في حالة حرب مثل أوكرانيا وديكتاتوريات مثل السعودية هي بمثابة إحراج أخلاقي وسياسي.[41]"

الموقف الأمريكي وحدود الدور:

تجلّى الدور الأمريكي في العدوان على اليمن بوضوح كطرف داعم ومؤثر، حد الشراكة الكاملة، وإن لم يشارك رسميًا بقوات برية، وذلك عبر مجموعة من الأدوار المتكاملة التي جعلت واشنطن شريكًا فعليًا للسعودية والإمارات في إدارة العدوان واستمراره، حيث لم يقتصر الدور الأمريكي في العدوان على اليمن على الدعم السياسي العام، بل اتخذ أشكالًا عملية ومباشرة منذ اللحظات الأولى لانطلاق "عاصفة الحزم". فقد وفّرت الولايات المتحدة غطاءً سياسيًا دوليًا للتدخل العسكري، وحرصت على حمايته دبلوماسيًا داخل مجلس الأمن، عبر منع صدور أي قرارات أو بيانات تُدين العدوان أو تفرض وقفًا لإطلاق النار، وساهمت في تمرير القرار (2216) بوصفه المرجعية السياسية الوحيدة، رغم ما انطوى عليه من انحياز واضح لطرف دون آخر[42].

وعسكريًا، لعبت الولايات المتحدة دورًا محوريًا في تمكين التحالف من تنفيذ عملياته الجوية من خلال تقديم الدعم الاستخباراتي وتبادل المعلومات والمشاركة في غرف العمليات والتخطيط العسكري، إضافة إلى تزويد طائرات التحالف بالوقود جوًا في مراحل متقدمة من الحرب إلى جانب صفقات التسليح الكبيرة التي عقدتها مع الرياض، وأبو ظبي، وهو ما منح الغارات الجوية قدرة أكبر على الاستمرار والاتساع. كما كانت واشنطن المزود

---

[40] **بعد عام قياسي - صادرات الأسلحة الألمانية تواصل الارتفاع – دي دبليو – على الرابط**

[41] نفس المصدر.

[42] **الخطة البديلة؟: رؤى غربية لعملية عاصفة الحزم وما بعدها – موقع المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة – على الرابط**

الرئيسي للسعودية والإمارات بالأسلحة المتطورة، بما في ذلك الطائرات الحربية، والذخائر الذكية، والقنابل الموجّهة، التي استُخدمت على نطاق واسع داخل اليمن.

وعلى الصعيد اللوجستي، قدّمت الولايات المتحدة خبرات فنية وتقنية في مجال الصيانة والتدريب، وأسهمت في الحفاظ على الجاهزية القتالية للقوات الجوية السعودية والإماراتية، الأمر الذي جعل استمرار الحرب مرتبطًا بدرجة كبيرة بالدعم الأمريكي المباشر وغير المباشر.

أما سياسيًا وإعلاميًا، فقد تبنّت الإدارة الأمريكية، في مراحل متعددة، الرواية السعودية–الإماراتية للأحداث، وجرى توصيف الحرب باعتبارها دفاعًا عن "الشرعية" أو مواجهة للنفوذ الإيراني، في تجاهل شبه كامل للكلفة الإنسانية الهائلة، وللحصار المفروض على اليمن. كما استخدمت واشنطن خطاب "القلق الإنساني" أحيانًا، دون أن يترجم ذلك إلى ضغوط حقيقية لوقف الحرب أو إنهاء الحصار.

وبذلك، لم يكن الدور الأمريكي دورًا ثانويًا أو محايدًا، بل شكّل **ركيزة أساسية في استمرار العدوان**، حيث تكامل الدعم السياسي والعسكري واللوجستي مع الدورين السعودي والإماراتي، بما جعل الحرب على اليمن جزءًا من الحسابات الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، أكثر من كونها صراعًا محليًا أو عربيًا محدودًا.

وفي تحليل الدور الامريكي، يوضح الكاتب "أنتوني كوردسمان"، أحد أهم المحللين الاستراتيجيين بمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن، أن حالة اليمن تثبت أهمية الشراكة الاستراتيجية بين السعودية والولايات المتحدة، خاصةً فيما يتعلق بمجال النفط، والذي تعتمد عليه الأخيرة بشكل أساسي من دول مجلس التعاون الخليجي عن طريق مضيق هرمز، مشيراً إلى أن صادرات البترول من دول الخليج تلعب دوراً محورياً في إمداد العديد من دول الغرب بالطاقة، مما يستدعي الحفاظ على العلاقات مع دول الخليج، بل وتحمل أعباء وواجبات الشراكة، لا محاولة تجنبها.

ويشير "كوردسمان" إلى أنه رغم تأكيد واشنطن تقديمها للدعم اللوجيستي والاستخباراتي للتحالف العربي في اليمن، بيد أن الأوضاع هناك قد تتطلب ما هو أكثر من ذلك مثل الدعم داخل المعركة نفسها، إلى جانب ممارسة الضغوط الدبلوماسية على إيران[43].

[43] restore order in Yemen? - Ibrahim Sharqieh, Will Saudi Arabia's 'Operation Decisive Storm (Washington, Brookings Institution, 27 march 2015).

في ذات السياق، كانت إشارة "مايكل نايتس" من معهد واشنطن إلى أن الولايات المتحدة عضو غير مُعلن في هذا التحالف، ولها "خلية تخطيط مشتركة مع السعودية" تنسق الدعم العسكري والمخابراتي الأمريكي. وأكد "نايتس" أن واشنطن بحاجة إلى أن توازن بدقة تعقيدات الوضع الراهن، وتضع شروطاً لمزيد من التدخل الأمريكي في قضايا معينة[44].

انتهاء عاصفة الحزم:

أعلنت السعودية بصفتها قائد ما سمي ب "التحالف العربي" انتهاء عملية "عاصفة الحزم" وبدء عمليات" إعادة الأمل"، وقال بيان لوزارة الدفاع السعودية مدعيا : إن عاصفة الحزم أزالت التهديدات الموجهة للمملكة ودول الجوار وحققت معظم أهدافها.

جاء ذلك بعد أقل من شهر من انطلاقها (في 26 مارس 2015). وبطبيعة الحال لم يكن انتهاؤها توقفاً للحرب بأي شكل من الأشكال، بل كان **تحولاً في المسمى والاستراتيجية**.

فالمسمى الجديد "إعادة الأمل" كان مجرد مغالطة لحقيقة العدوان، والاداعاءات الفارغة بتدمير القدرات وازالة التهديد الذي تمثله الصورايخ البالستية، كانت مجرد أداة تسويق، وتهرب من أنعكاسات الاخفاق والفشل، و**تخفيف الضغط** وتقليل الانتقادات الدولية المتعلقة بالخسائر المدنية والأزمة الإنسانية الناتجة عن القصف الجوي المكثف.ولذلك قوبلت إعلان نهاية عاصفة الحزم، بترحيب واسع، حتى من أولئك الذين رحبوا بانطلاقها، على رأسهم الولايات المتحدة الامريكية، حيث أعلن البيت الأبيض ترحيبه بانتهاء "العمليات القتالية الكبرى"، معبراً عن تطلعه للانتقال من "العمليات العسكرية إلى استئناف المفاوضات السياسية بشكل عاجل[45]."

وكذلك رحب الأمين العام حينها، بان كي مون، بهذا التطور، وأشاد بالتزام التحالف بتسهيل وصول المساعدات الإنسانية[46].

---

[44] - Michael Knights, Assisting the Arab Military Intervention in Yemen (Washington, The Washington Institute for Near East Policy, 27 march 2015)

[45] البيت الأبيض يرحب بانتهاء عاصفة الحزم وبدء إعادة الأمل في اليمن – واس على الرابط: https://www.spa.gov.sa/1352584

[46] السلام في اليمن لا يزال بعيد المنال رغم وقف غارات "عاصفة الحزم" – موقع *Swi* على الرابط هنا.

كان وقف عاصفة الحزم قبل تحقيق الأهداف، رغم حديث ناطق التحالف عن تحقيقها[47]، مؤشرا على ضيق خيارات الرياض، وانعدام فرص الحسم السريع.

فشل الحسم العسكري:

يُقصد بالحسم العسكري في أدبيات الصراع تحقيق الأهداف الأساسية للحرب خلال فترة زمنية قصيرة، بما يفضي إلى إنهاء المواجهة وفرض واقع سياسي جديد بالقوة. وفي الحالة اليمنية، تمثّلت هذه الأهداف في إسقاط السلطة القائمة في صنعاء، وإعادة ما عُرف بـ«الشرعية» عبر التدخل العسكري المباشر، فضلًا عن السيطرة على المراكز السيادية والمؤسسات المفصلية للدولة. وقد انطلقت العمليات العسكرية للتحالف على أساس افتراض مفاده أن هذه الأهداف قابلة للتحقق بسرعة، اعتمادًا على التفوق الجوي والتقني، ومن دون الانخراط في حرب برية واسعة النطاق.

غير أن مجريات الأحداث على الأرض جاءت مغايرة لهذه التقديرات. فعلى الرغم من كثافة القصف الجوي واتساع نطاقه، لم تسقط العاصمة صنعاء، ولم تنهَر البنية العسكرية لقواتها، كما لم يُفضِ الضغط العسكري إلى تحقيق اختراق سياسي حاسم يعيد ترتيب المشهد الداخلي وفق الأهداف المعلنة للحرب. وعلى العكس من ذلك، أظهر الداخل اليمني درجة ملحوظة من التماسك، سواء على المستوى العسكري أو الاجتماعي، ما أسهم في احتواء آثار الضربات الجوية وتحويلها إلى عامل تعبئة داخلية بدل أن تكون أداة كسر للإرادة.

كما أدّى فشل الحسم السريع إلى توسّع دائرة المواجهة بدل انحسارها، حيث تحولت الحرب من عملية عسكرية محدودة الأهداف إلى صراع مفتوح متعدد المستويات، اتسعت فيه الجبهات وتعقدت فيه المعادلات السياسية والعسكرية[48].

عوامل الفشل:

مع طول أمد العدوان وصل التحالف إلى مرحلة الجمود العسكري والتي لم تكن نتاج رغبة في السلام، بقدر ما كانت نتاجاً حتمياً لتوازن الرعب والردع، الذي فرضته القوات اليمنية

---

46 **السعودية تعلن انتهاء "عاصفة الحزم" وبدء عملية "إعادة الأمل" في اليمن – فرانس 24، على الرابط**

48 تعثر مستمر... تعقيدات الحسم العسكري والتسوية السياسية للأزمة اليمنية – مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية – على الرابط : https://acpss.ahram.org.eg/News/16501.aspx

على التحالف رغم فارق القوة والامكانات، فقد أدركت الرياض أن الحسم العسكري بات مستحيلاً نتيجة عدة أبعاد:

البعد البنيوي للتحالف:

لم تكن العوائق الجغرافية أو العسكرية وحدها هي ما حال دون تحقيق حسم عسكري ناجز، بل إن البنية الداخلية للمعسكر المناهض لصنعاء حملت في طياتها بذور التناقض؛ حيث يواجه التحالف تحديات بنيوية جوهرية تتمثل في:

صراع المشاريع: تقاتل مليشيا "الإصلاح" من أجل مصالح ضيقة حزبية ، وتحت عنوان يمن موحد، بينما يقاتل "الانتقالي" لمصالح خاصة أيضا وتحت عنوان أجل الانفصال، مما يجعل التنسيق العسكري في الجبهات مشحوناً بالشكوك، والمؤامرات.

تعدد الولاءات : في ظل تضارب المصالح ، تذهب بعض القوى لتدين بالولاء للرياض، والبعض الآخر لأبوظبي، مما خلق حرباً باردة داخل المعسكر الواحد أدت أحياناً إلى اشتباكات مسلحة (كما حدث في عدن وشبوة)، الأمر الذي يضفي طابعا غير وطني على تلك التحركات، والتشكيلات، فهي غالبا تقدم مصالح المشغل سواء في الرياض أو أبو ظبي.

غياب القيادة الموحدة : بينما تمثل صنعاء "قيادة موحدة ورأساً واحداً"، نجد أن التحالف السعودي يتعامل مع "مجلس" يضم 8 رؤوس متنافسة، حيث تعاني تلك الجبهة من تشرذم في الرؤى والأهداف، فهذه القوى بطبيعتها التكوينية، هي قوى متصارعة، وليس بينها أي قواسم مشتركة، وكل عوامل الانقسام متجذرة فيها منذ ما قبل 2011.

صراع النفوذ السعودي الإماراتي:

التحديات البنيوية للقوى اليمنية، وتعدد الولاءات تكشف أيضا عن معضلة لا تقل أهمية تتمثل في تباين الأجندات الإقليمية بين القطبين القائدين للتحالف؛ فبينما كان الهدف المعلن هو استعادة "الشرعية"، كشفت التطورات الميدانية عن **صراع صامت على النفوذ والمصالح بين السعودية والإمارات، تبلور في النقاط التالية[49]:**

---

[49] ينظر : وعد اتفاق الرياض المتلاشي – مجلة اليمن، أكتوبر 2020 – مركز صنعاء
https://sanaacenter.org/publications/the-yemen-review/11814
و إعادة التفكير في السلام في اليمن – تقرير مجموعة الأزمات الدولية- على الرابط :
https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/yemen/216-rethinking-peace-yemen

- **تباين الأولويات الإستراتيجية:** ركزت السعودية منذ البداية على تأمين حدودها الجنوبية ومواجهة التهديد الباليستي اليمني في شمال اليمن (تأمين العمق)، بينما ركزت الإمارات على السيطرة على الممرات المائية والموانئ في الجنوب والساحل الغربي، ومواجهة (حزب الإصلاح).
- **السيطرة على الموانئ والجزر:** برز الخلاف بوضوح حول السيطرة على المواقع الجيوسياسية الحساسة مثل جزيرة سقطرى وميناء عدن ومضيق باب المندب؛ حيث سعت الإمارات لبناء نفوذ بحري طويل الأمد، بينما رأت السعودية في ذلك تهديداً لهيمنتها التاريخية على الملف اليمني.
- **استراتيجية الخروج:** في حين اختارت الإمارات "انسحاباً تكتيكياً" وإعادة تموضع في عام 2019، بقيت السعودية وحيدة في مواجهة عبء الحرب المباشر، مما دفع الرياض لاحقاً لتشكيل "قوات درع الوطن" كقوة موازية للنفوذ الإماراتي في الجنوب، في محاولة لاستعادة التوازن لصالحها.

البعد الميداني:

بعد سنوات من الكر والفر، تشكلت خارطة سيطرة شبه ثابتة في عدة جبهات، مع تقدم كبير للقوات المسحلة اليمنية، في جبهات مارب والجوف والجبهة الحدودية في العمليات العسكرية النوعية التي سبقت الهدنة، فجاءت عملية نصر من الله، والفتح الموعود، وعملية البنيان المرصوص، أصبح المشهد عبارة عن "خطوط تماس" ثابتة لا تتحرك، حيث يمتلك كل طرف من القوة ما يكفي للدفاع، لكنه يفتقر لما يكفي للاجتياح والحسم.

البعد التقني:

مثل فشل الحسم العسكري الذي خيم على تحالف العدوان انعكاساً لتحولٍ تقنيٍ جذري أعاد رسم الخارطة الميدانية للعمليات العسكرية، فبعد أن كانت الأجواء اليمنية في بواكير الحرب مسرحاً مفتوحاً للسيادة الجوية الكاملة للتحالف، طرأ متغيرٌ استراتيجيٌ تمثل في:

صعود قوة "سلاح الجو المسير" حيث انتقلت المسيرات من مدى ***30كم*** في بداية الحرب إلى أكثر من ***1500كم*** (وصولاً إلى بقيق والرياض، وأبوظبي ودبي، ولاحقا تل أبيب في فلسطين المحتلة) .

تنامي قدرات المنظومات الصاروخية بعيدة المدى لدى صنعاء، بدأت القوات اليمنية في توظيف نسخ جديدة لم تكن موجودة في الترسانة اليمنية سابقاً، مما أتاح لها ضرب أهداف

في عمق السعودية، مثل **بركان-1** وهو نسخة مطورة من صواريخ "سكود" استهدفت قاعدة جوية في الطائف لأول مرة في سبتمبر 2016[50].

وكذلك بركان-2 *:H (Burkan-2H)* وهو تحديث يتميز برأس حربي منفصل وشكل مقدمة "مكوكية" ، مما مكن من استهداف الرياض ومنشآت أرامكو في ينبع عام 2017.

بحيث مثل إضافة عسكرية نوعية، وكانت بمثابة 'تغيير في قواعد اللعبة'؛ ونقلت الحرب من صراعٍ محصور داخل الحدود الجغرافية لليمن، إلى خطر مباشر طال مفاصل الاقتصاد والعمق الأستراتيجي لكل من السعودية والإمارات. ومع وصول المسيرات والصواريخ إلى منشآت الطاقة الحيوية كأرامكو السعودية، وأدنوك الإماراتية، الى جانب قصف المطارات الدولية في أبوظبي ودبي والرياض.

صواريخ كروز الهجومية *:* استُخدمت لتجاوز أنظمة الدفاع الجوي التقليدية التي كانت مبرمجة للتعامل مع الصواريخ الباليستية عالية الارتفاع .

التطور في المجال البحري ، الصواريخ المضادة للسفن *:* تم توظيف صواريخ مثل ***"المندب-1)*** **"** وهو مشتق من صواريخ صينية مثل *C-801* و *(C-802* لاستهداف السفن الحربية السعودية والإماراتية في مضيق باب المندب.

التطور في الدفاع الجوي *:* طورت القوات المسحلة اليمنية صواريخ أرض-جو قادرة على إسقاط طائرات بدون طيار أمريكية متقدمة ومضايقة مقاتلات التحالف.

وهكذا فإن التطور حوّل القوات المسلحة اليمنية من قوات محلية إلى قوة تمتلك قدرات "ردع إقليمية" أدت في النهاية إلى استحالة الحسم العسكري التقليدي من قِبل السعودية والإمارات.

ويمكن تلخيص التأثير في أربع نقاط رئيسية رصدها تقرير (*Williams_MissileWarYemen*) وكان هذا التقرير أول مراجعة شاملة للحرب الصاروخية في اليمن كما يصفه المركز:

1. **استهداف "العمق الإستراتيجي *:"*** تحول القوات اليمنية من الدفاع إلى مهاجمة المطارات والمنشآت النفطية السعودية (مثل هجوم بقيق وخريص 2019). هذا

[50] *Williams_MissileWarYemen_WEB_FINAL_v2.pdf* ص 15.

الضغط الاقتصادي جعل السعودية تبحث عن "مخرج سياسي" لأزمتها بدلاً من "الحسم العسكري" الكامل.

2. **إرباك الدفاعات الجوية:** استخدام أسراب من المسيرات والصواريخ في وقت واحد أدى إلى إشغال منظومات الدفاع الجوي السعودية والإماراتي، مما سمح للصواريخ بالمرور، وإصابة الأهداف، وهو ما أضعف فكرة "الأمن المطلق" التي كانت تهدف العاصفة لتحقيقها.

3. **حرب الاستنزاف:** أجبرت هذه الهجمات النظام السعودي على الاعتماد المكثف على منظومات "باتريوت" المكلفة، حيث سجلت أكثر من 162 عملية اعتراض بين عامي 2015 و2020، مما يمثل أكبر استخدام لدفاعات الصواريخ الباليستية في تاريخ أي صراع[51].

4. **تغيير قواعد الاشتباك:** فرضت هذه الأسلحة قيوداً على التحركات البرية للتحالف داخل اليمن، حيث أصبحت تجمعات القوات الكبرى عرضة للاستهداف بالصواريخ الباليستية قصيرة المدى (مثل توشكا)، مما منع القيام بعمليات برية واسعة النطاق، حيث اسفرت بعض الهجمات النوعية (مثل استخدام صاروخ توشكا) تسببت في خسائر كبيرة، منها مقتل 60 جندياً في مأرب سبتمبر 2015، و100 جندي في تعز ديسمبر 2015[52].

الصدمة الاستراتيجية:

يمكن أن نطلق عبارة «الصدمة الاستراتيجية» على الحالة التي واجهها التحالف نتيجة الفجوة الواسعة بين التوقعات الأولية لمسار الحرب والواقع الفعلي الذي تكشّف مع تطور العمليات العسكرية.

وقد تجلّت هذه الصدمة الاستراتيجية في إطالة أمد الحرب على نحو يناقض التصورات الأولية، وفي الانتقال التدريجي من خطاب سياسي وإعلامي يروّج لعملية عسكرية سريعة وحاسمة إلى واقع حرب مفتوحة بلا أفق زمني واضح. كما انعكست في حالة من التخبط على مستوى الأهداف والوسائل، حيث أعيد تعريف أولويات الحرب أكثر من مرة، وتبدّلت

---

[51] *Williams_MissileWarYemen_WEB_FINAL_v2.pdf*

[52] *Williams_MissileWarYemen_WEB_FINAL_v2.pdf*

آليات إدارتها، في ظل غياب رؤية استراتيجية متماسكة قادرة على ترجمة التفوق العسكري النسبي إلى إنجازات سياسية ملموسة.

ودفع هذا الإرباك الاستراتيجي التحالف إلى البحث عن بدائل لتعويض الفشل في تحقيق الحسم المباشر، من خلال الاعتماد المتزايد على وكلاء محليين وتفويض جزء من العمليات العسكرية لقوى داخلية، في محاولة لتقليل الكلفة المباشرة للتدخل وإعادة تشكيل ميزان القوى على الأرض بوسائل غير مباشرة، غير أن هذه المقاربة أسهمت بدورها في تعقيد المشهد العسكري والسياسي، بدل أن تؤدي إلى احتوائه.

تفكك التحالف:

لم يمض على التحالف الذي أعلنته الرياض إلا القليل حتى بدأت تتكشف عمليات الخروج منه دولة بعد آخرى، وكانت أولى الدول التي تعلن عدم المشاركة هي باكستان، والتي نفت مشاركتها ، حيث صوت البرلمان الباكستاني في 10 أبريل/ نيسان 2015 لصالح قرار يقضي بعدم التدخل العسكري في اليمن في إطار عملية "عاصفة الحزم" التي تقودها السعودية في اليمن .

وبعد أيام من المداولات، صوت نواب البرلمان الباكستاني بالإجماع لصالح قرار ينص على أن "باكستان ينبغي أن تحافظ على الحياد" بشأن الأزمة في اليمن[53].

الامر الذي وضع إعلان السعودية عن مشاركة باكستان (قبل تأكيد الأخيرة) في موقع إظهار أن التحالف ليس مجرد تحرك "سعودي-خليجي"، بل هو تحالف **سني وإسلامي واسع** .باكستان تمتلك أقوى جيش في العالم الإسلامي، ووجودها يعطي الحرب صبغة "الدفاع عن بيضة الإسلام" وليس مجرد صراع إقليمي، وهو ما حاولت الرياض تكريسه في بدايات العملية.

فجاء الرفض الباكتساني يحمل دلالة على هذا التناقض وتشير إلى أن السعودية كانت تعتمد على **"الدبلوماسية الشخصية "**مع القادة الباكستانيين (مثل نواز شريف حينها)، متوقعة أن رد الجميل للمساعدات المالية التاريخية سيكون دعماً عسكرياً آلياً. فجاء نفي باكستان

---

[53] **البرلمان الباكستاني يرفض طلب السعودية بالتدخل العسكري في اليمن – بي بي سي عربي على الرابط**

https://2u.pw/UVNjqT

لاحقاً لكشف أن الدولة الباكستانية محكومة بمؤسسات (البرلمان والجيش) ولها حساباتها المعقدة التي لا تخضع دائماً للوعود الشخصية.

كما أن رفض البرلمان الباكستاني للمشاركة العسكرية المباشرة شكّل "ضربة معنوية" لموقع السعودية كقائد للمنطقة، حيث أظهر أن حلفاء الرياض المقربين يخشون التورط في حروبها المباشرة، وأن باكستان تعطي الأولوية لعلاقتها مع جارتها **إيران** ولتوازنها الداخلي (الخوف من الفتنة الطائفية) على حساب التحالف العسكري مع الرياض.

قطر:

في 8 يونيو/حزيران سنة 2017 عادت القوات الجوية القطرية إلى الدوحة بعد أن قررت قوات التحالف العربي بقيادة السعودية إنهاء مشاركة قطر في العملية العسكرية باليمن.

وفي وقت لاحق علقت الدوحة على لسان الشيخ محمد عبدالرحمن ال ثاني، بأن "توجه التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية الآن تغير، حيث ترى سجونا سرية وتعذيبا وأجندات متضاربة بين دول التحالف".

وأردف الشيخ محمد بن عبد الرحمن: "قطر لن تدعم أبدا موقف إيران أو أي طرف آخر في خراب اليمن، ونحن لا ندعم موقف التحالف العربي في حرب اليمن، نحن ندعم جلب الاستقرار للشعب اليمني، وجلب الفرقاء للجلوس معا إلى طاولة واحدة وإيجاد حل لشعبهم[54]

المغرب:

لم تكن المشاركة المغربية في التحالف السعودي محل إجماع في الداخل المغربي، وقوبلت بمعارضة نوعا ما، فكان موقف الحزب الإشتراكي المُوحّد قد عبر عن موقفه، في تدوينة نشرتها أمينته العامة نبيلة منيب على صفحتها على فيسبوك، أعلنت فيها عن رفض حزبها لأي مشاركة مغربية في "العدوان على اليمن، أو تقديم أي شكل من أشكال الدعم العسكري للتحالف الخليجي الرّجعي والإمبريالي"، على حد قولها.

وقالت منيب إن حزبها يشجُب "العدوان العسكري على الشعب اليمني وكل أشكال التدخل في شؤونه من قبل بعض القوى التي حولته إلى ساحة للصراع على النفوذ في المنطقة"،

---

[54] **قطر تكشف "السبب الحقيقي" لانسحابها من تحالف اليمن بقيادة السعودية – سبوتنيك – على الرابط هنا.**

داعية إلى "الحوار بين مكونات الشعب اليمني وتعزيز دور الأمم المتحدة وسحب جميع القوات الأجنبية من اليمن"[55].

كذلك جاءت المواقف المنددة للعدوان على اليمن بشكل عام والمشاركة المغربية بشكل خاص، من حزب الطليعة الاشتراكي، وحزب النهج الدميقراطي، والشبكة الديمقراطية المغربية للتضامن مع الشعوب، والجمعية المغربية لحقوق الإنسان، كلها عبرت عن الشجب والتنديد.[56]

الصحافة المغربية المستقلة بدورها اتخذت موقفا حاسماً ضد المشاركة المغربية في حربٍ وُصفت بأنها "قادمة من أيام الجاهلية". وفيما رأى البعض أنها حرب "لا ناقة فيها للمغرب ولا جمل"، ذهب آخرون إلى أنها "ليست حرباً بين الشعوب. حرب أطماع وليست حرب مبادئ. حرب أنظمة غير ديمقراطية لا تعرف كيف تتحاور وتتفاوض وتتنازل لبعضها، لإنقاذ حياة البشر"، ومن شأنها أن تؤجّج التعصب الطائفي والمذهبي، وهي قبل ذلك حرب "بليدة وظالمة"، كما ورد في بعض التعليقات[57].

هذه المواقف بالاضافة الى الجدلية القانونية في المغرب حول شرعية تلك المشاركة، ساهمت في عدم حماس الدولة للاستمرار في مشاركتها، حتى جاءت عملية إسقاط الطائرة المغربية ف16، في اليمن، فمثلت بداية تحول المغرب نحو الخروج من المشاركة الفعلية من التحالف السعودي، حيث قاد جمال بن عمر، وساطة لتسليم جثة الطيار المغربي ياسين بحتي، بالاضافة لوساطة عمانية، أفضت لتسليم الجثة، في ظل تأكيدات عن عدم اشتراط صنعاء انهاء مشاركة المغرب في العدوان، أو أي شروط أخرى، الأمر الذي انعكس إيجابيا لجهة وقف المشاركة دون الاعلان عن ذلك بشكل رسمي[58].

---

[55] **رئيسة الحزب الاشتراكي الموحد ترفض مشاركة المغرب في ضرب الحوثيين باليمن وهذا ما دعت له – موقع فبراير – على الرابط :**

http://www.febrayer.com/173714.html

[56] *http://www.aljabha.org/?i=90992*

مركز الدراسات والبحوث اليمني – أنس القاضي – على الرابط : *https://www.yecscs.com/article/44*

[57] مشاركة المغرب في "عاصفة الحزم" تثير تساؤلات مكتومة – موقع *Swi* على الرابط هنا.

[58] **راي اليوم" تكشف القصة الحقيقية وراء تسليم جثمان الطيار المغربي من قبل الحوثيين – موقع راي اليوم على الرابط هنا.**

لكن المغرب تحدثت عن الخروج أواخر العام 2018، حيث أبلغت دولا كبرى بتجميد مشاركتها في التحالف السعودي، حسب ما نقلته وسائل إعلامية[59].

الجدير بالذكر هنا أن مشاركة المغرب بست طائرات حربية، وُصفت بـ "الرمزية" وتمثلت بـ 6 طائرات من طراز إف – 16 ، كانت مُرابطة بدولة الإمارات وتحت قيادتها، وهي نفس المقاتلات التي تشارك بالحرب الدولية على تنظيم ("داعش") في العراق وسوريا[60].

الأردن ومصر:

لم تشارك مصر والأردن بشكل كامل في العدوان على اليمن، حيث اكتفت مصر بنشر بعض سفنها الحربية في البحر الأحمر، ووجود عدد من الضباط في غرفة العمليات المشتركة، لتنسيق العمليات، وكذلك الحال بالنسبة للأردن، التي اكتفت بست طائرات حربية، فيما رفضت القاهرة وعمان إرسال أي قوات برية إلى اليمن، ورغم تأكيداته على دعم التحالف السعودي في اليمن إلا ان الملك عبدالله قد اكد أنه لن يشارك بقوات برية في اليمن[61].

وكان موقف القاهرة مشابها حيث أكد وزير خارجية مصر الأسبق نبيل فهمي، أن مصر رفضت طلبا سعوديا لارسال قوات برية للمشاركة في العمليات العسكرية السعودية في اليمن[62].

وكان رفض إرسال قوات برية من الأدرن ومصر، بداية التململ في الموقف السعودي، ودخلت العلاقات بين الرياض وكل منهما في أزمات متتالية عبرت عنها وسائل الاعلام، وإن كانت لم تصل حد القطيعة أو الإعلان الرسمي للخروج من التحالف.

ونظرا لذلك الفتور، أوقفت ارامكو إمدادات النفط التي كانت تزود مصر ، وأعلن وزير البترول المصري طارق الملا حينها (7نوفمبر/ تشرين الثاني*2016*) أن أرامكو أبلغت الهيئة المصرية العامة للبترول بالتوقف عن إمدادها بالمواد البترولية "لحين إشعار آخر[63]".

---

[59] **المغرب أخبر دولا كبرى بتجميد مشاركته في حرب «عاصفة الحزم» ضد اليمن – صحيفة القدس العربي – على الرابط هنا.**

[60] مشاركة المغرب في "عاصفة الحزم" تثير تساؤلات مكتومة – موقع *Swi* على الرابط هنا.

[61] **الملك: لم نحضر لمشاركة برية في اليمن – وكالة رم للأنباء – على الرابط :** *https://www.rumonline.net/article/209004*

[62] **وزير خارجية مصر السابق: استبعدت تواجد قوات برية مصرية بالعمليات العسكرية التي تقودها السعودية في اليمن – سي إن إن عربي على الرابط هنا.**

[63] **السعودية توقف إمداد مصر بالنفط "دون إبداء الأسباب" – دي دبليو – على الرابط هنا.**

الإمارات:

انتقلت الامارات من عضو في التحالف إلى شريك ثم إلى منافس على النفوذ، حيث شاركت الإمارات بثاني قوة في التحالف، بمقدار 30 طائرة حربية بالإضافة لكتائب الدفاع الجوي الإماراتي في مأرب وتعز وعدن ولحج، وقرابة عشرة آلاف جندي، وقد سلكت الإمارات أكثر من طريق، وركضت خلف أكثر من هدف داخل اليمن ليس لمصلحة الأخير في المقام الأول، ولا حتى وفق الأهداف السعودية، بل خدمةً للأطماع الإماراتية، واستراتيجياتها العسكرية، والسياسية، والاقتصادية، والأمنية في المنطقة والإقليم، حيث تحولت تدريجيا إلى منافس للرياض وليس مجرد شريك تحت قيادتها.

وقد ظهرت التباينات في الرؤى والأولويات بين **السعودية** و**الإمارات** ، فعلى الرغم من اصطفافهما في تحالف واحد ظاهريا، إلا أن اختلاف "الأجندات" لكل منهما ساهم بشكل مباشر في تشكيل وتغذية الانقسامات داخل معسكر الأطراف اليمنية الموالية لهم.

ففي حين ترى السعودية أن حزب الإصلاح (المحسوب على الإخوان المسلمين) مكون أساسي وحليف ضروري لمواجهة (الحوثيين) في مارب وعلى الحدود. في المقابل، تتبنى الإمارات سياسة صارمة ضد "الإسلام السياسي"، مما دفعها لدعم قوى مناهضة للإصلاح (مثل المجلس الانتقالي وقوات طارق عفاش)، وهذا خلق صراعاً وجودياً داخل جبهة العدوان نفسها.

بدلاً من بناء قوات موحدة تحت قيادة واحدة، ساهم التنافس السعودي الإماراتي في إنشاء كيانات عسكرية متوازية، ومتناحرة، حيث شكلت الإمارات مايسمى "ألوية العمالقة"، و"النخبة الحضرمية والشبوانية"، و"الحزام الأمني". هذه القوات تدين بالولاء للأهداف الإماراتية والمشروع الانفصالي.

في الوقت ذاته، دعمت السعودية مليشيا الاصلاح تحت مسمى "الجيش الوطني" المكونة من بعض وحدات الجيش اليمني السابق، ووحدات تابعة لحزب الاصلاح تم تشكيلها في حروب صعدة، وعمران، من بقايا معسكر القشيبي، مع تجنيد جديد في صفوفها بعد اندلاع العدوان، وتركزت تلك القوات في مأرب وتعز، ومؤخراً بعد اعلان الهدنة الاممية، أنشأت السعودية ما يسمى ب"قوات درع الوطن" التي تم إنشاؤها لتكون توازناً عسكرياً يحمي النفوذ السعودي في مناطق الجنوب وعدن.

أدى التنافس على السيطرة على المواقع الحيوية إلى نقل الخلاف من الغرف المغلقة إلى الميدان.

حضرموت وشبوة والمهرة، تعتبر السعودية هذه المناطق عمقاً لأمنها القومي، بينما ترى الإمارات أن تأمين الموانئ والساحل (المكلا، بلحاف) جزء من استراتيجيتها البحرية. هذا التنافس انعكس في توترات مسلحة بين المليشيا التابعة للطرفين في هذه المحافظات.

بين الفترة والأخرى تحاول السعودية والإمارات تجنب الصدام المباشر، لكن على حساب الأدوات اليمنية، فتم الإطاحة بعدة حكومات، أولها حكومة بحاح، ثم حكومة بن دغر، تلاها حكومة معين عبدالملك، بل تم الإطاحة بمن عقدت التحالفات وشنت الحرب من أجله ، وهو عبدربه هادي.

عقدت السعودية عدة مؤتمرات صورية في الرياض لتمرير مشاريعها، وحماية مصالحها، ومحاولة ضبط علاقتها مع الإمارات، أسفرت عن توقيع الرياض 1، ثم اتفاق الرياض 2، وصولا إلى مشاورات الرياض التي أطاحت عبدربه هادي وشكلت مجلس قيادة برئاسة رشاد العليمي وعضوية نواب الرئيس ، سلطان علي العرادة، وطارق محمد صالح، عبد الرحمن المحرمي، عبد الله العليمي باوزير، وعثمان حسين مجلي، عيدروس قاسم الزبيدي، فرج سالمين البحسني[64].

اتفاق الرياض 1:

أدى وقوع اشتباكات بين مليشيا الإمارات (المجلس الانتقالي)، ومليشيا الإصلاح (ممثلة للحكومة المعترف بها) في محافظة عدن، في أغسطس 2019 ، إلى تدخل طيران إماراتي لصالح الانتقالي، بقصف القوات المقتربة من عدن، حيث أسفرت إلى سيطرة (الانتقالي) على عدن ومناطق أخرى، على إثر ذلك دعت السعودية الطرفين للحوار في مدينة جدة ومناقشة الخلافات لتوحيد الصف والتصدي لقوات صنعاء. في حين كان العنوان حوار يمني يمني، فإن حقيقته كانت حوارا اماراتيا سعوديا، حيث شاركت الإمارات في هذه المفاوضات التي بدأت في 20 أغسطس حتى 24 أكتوبر 2019. توصلت إلى اتفاق تم التوقيع عليه في الرياض 5 نوفمبر 2019، برعاية الملك السعودي سلمان بن عبدالعزيز، وولي عهد أبو ظبي حينها، محمد بن زايد.

كان أبرز بنود الاتفاق توحيد المليشيات تحت قيادة وزارة الدفاع، وضم الأجهزة الأمنية تحت قيادة وزارة الداخلية، وتشكيل حكومة مناصفة بين الشمال والجنوب، وتعيين محافظ

[64] مخرجات مشاورات الرياض اليمنية: 11 بنداً وترحيب بالمجلس الرئاسي – صحيفة الشرق الأوسط على الرابط هنا.

ومدير أمن لعدن، وعودة الحكومة المعترف بها إلى عدن، بعد أن ظلت تدير شؤونها من فنادق الرياض[65].

كما يوحي الاسم، (اتفاق الرياض) أن الاتفاق من تصميم السعودية، ومن خلاله، سعت السعودية إلى تولي السلطة المطلقة على القوات اليمنية التي تواجه صنعاء، ونصّ الاتفاق على أن تصبح السعودية راعيةً للمجلس الانتقالي الجنوبي، خلفاً للإمارات العربية المتحدة مع تقليص أبوظبي لتدخلها العسكري في اليمن، وأن يدمج المجلس في "الحكومة" المعترف بها دولياً[66].

اتفاق الرياض 2:

باستثناء استمرار وقف النار بين الطرفين، إلا ان تنفيذ اتفاق الرياض لم يتم على أرض الواقع، وظلت العلاقة متأزمة ، حتى وصلت ذروتها بإعلان المجلس الانتقالي الإدارة الذاتية، 25 ابريل 2020، لاحقا عقدت الرياض جلسات نقاش ومباحثات جديدة بين الطرفين بمشاركة الإمارات أيضا، 29 يوليو 2020، تمخضت عن قبول الطرفين بمقترح سعودي لتسريع تنفيذ الاتفاق، وتكليف معين عبدالملك بتشكيل حكومة جديدة، وإلغاء الإدارة الذاتية[67].

مشاورات الرياض 2022 والإطاحة بهادي:

نتيجة العجز السعودي عن تحقيق أهداف الحرب العدوانية في اليمن، وتنامي القدرات اليمنية، وتصاعد الضربات النوعية على السعودية والإمارات، وعلى إثر التعثر في تفنيذ اتفاق الرياض لدمج القوات الموالية لتحالف العدوان تحت قيادة واحدة، سرت قناعات لدى التحالف بأن العقبة هي وجود هادي، الذي لطالما مثل ذريعة لاستمرار العدوان على اليمن، فقررت الرياض عقد مؤتمر مشاورات يمنية يمنية، لإخراج مقررات تتجاوز تلك العقبات حسب ظنها.

---

[65] نص "اتفاق الرياض" بين الحكومة اليمنية والانتقالي الجنوبي (وثيقة) – الاناضول الرابط التالي

[66] وعد اتفاق الرياض المتلاشي – مجلة اليمن، أكتوبر 2020 – مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية على الرابط

[67] **اليمن يقطف أولى ثمار «اتفاق الرياض» صحيفة الشرق الاوسط على الرابط**

دعت الرياض قرابة 800 شخصية يمنية وحملتهم الطائرات من عواصم الشتات لحضور تلك المشاورات التي أريد لها ان تنتج سلطة جديدة بثوب فصلته الرياض وأبوظبي على مقاسهما.

وفي ختام تلك المشاورات التي استمرت 10 أيام وانتهت الخميس 7 ابريل 2022، أعلن عبدربه هادي فجرا، نقل كامل صلاحياته إلى مجلس قيادة رئاسي ، كما أعلن إعفاء نائبه علي محسن الأحمر من منصبه، ونقل صلاحيات النائب إلى مجلس القيادة الذي يتولى رئاسته رشاد العليمي، الذي كان مستشارا لهادي.

هكذا بنيت الرواية التي سادت في مشاورات الرياض على أن المكونات اليمنية وصلت إلى قناعة بأن شرعية هادي أصبحت "عائقاً" أمام "توحيد الصف". حيث كان هناك شتات عسكري (مليشيا الانتقالي، مليشيا طارق صالح، مليشيا العمالقة، ومليشيا الاصلاح) وكلها لا تخضع لقيادة واحدة، ظنا أن المجلس الرئاسي سيقوم بجمع هؤلاء "الأضداد" في جسد واحد.

حينها توالت تقارير أن الرياض التي تبحث عن مخرج من الحرب، تريد واجهة يمنية قوية وقادرة على التفاوض أو القتال بفاعلية أكبر[68]. فيما نُشرت تقارير تؤكد أن هادي وُضع تحت ما يشبه "الإقامة الجبرية"ليلة إعلان نقل السلطة لضمان عدم تراجعه[69].

تضارب الأجندات

منذ الاعلان حتى اليوم، تعثر تنفيذ الشق العسكري من اتفاق الرياض لسنوات بين الأطراف الموالية لشريكي العدوان، السعودية والامارات، كان يعكس عدم رغبة الرياض أو أبو ظبي في التنازل عن نفوذ أدواته على الأرض، مع محاولات لتجنب الصدام قدر الإمكان بين الطرفين.

السبب الحقيقي يعود إلى طبيعة تلك الاتفاقات فهي بمجملها تشير أن الخلافات بين الرياض وأبو ظبي كانت تترجم إلى ضغوط على الأطراف اليمنية الموالية لهما، سواء في عهد

---

[68] مجلس الرئاسة اليمني.. استعداد للتفاوض أم تأهب للحسم العسكري؟ دي دبليو – على الرابط
الرئيس اليمني يسلم صلاحياته إلى مجلس قيادة لتوحيد السلطة بمواجهة الحوثيين – موقع سويس على الرابط
[69] مسؤول سعودي لوول ستريت جورنال: الرئيس اليمني ليس قيد الإقامة الجبرية – الجزيرة **نت** على الرابط

هادي أو ما يسمى مجلس القيادة الرئاسي حالياً، لكن الملاحظ هو أن الإمارات والمحسوبين عليها هي التي كانت تحقق المكاسب على حساب الرياض.

هذه الاتفاقيات لم تكن تقدم حلولا لليمنيين الموالين لتحالف العدوان على بلادهم، بل كانت في جوهرها "صلحاً سعودياً إماراتياً" بوجوه يمنية.

يسجل هنا أن من تداعيات الخلافات بين الرياض وأبو ظبي، هو أن القرار اليمني الرسمي أصبح رهيناً للتوافق بين العاصمتين، في عجزت الحكومة المعترف عن العودة الدائمة لعدن، كعاصمة مؤقة، بسبب رفض المليشيات الموالية للإمارات، أو بسبب الترتيبات الأمنية التي تفرضها السعودية.

هذا لا يعفي الأطراف اليمنية عن المسؤولية، بقدر حجهم وقدرتهم على اتخاذ القرار، فالملاحظ أنه رغم النفوذ السعودي الإماراتي على الأطراف اليمنية الموالية لهما، إلا أن تلك الأطراف حسب بعض المراقبين، تمارس نوعاً من **"الانتهازية السياسية"**؛ فهي تظهر الخضوع للرياض أو أبوظبي للحصول على بعض المصالح، ثم تستخدم هذا النفوذ لتعزيز أجندتها المحلية (سواء كانت الانفصال أو التمكين الحزبي)، وفي جميع الأحوال، يكون ذلك على حساب اليمن وشعبها وحاضرها ومستقبلها[70].

الإمارات وانتهاء دورها في اليمن :

إعلان الإمارات عن نهاية مشاركتها العسكرية في اليمن لم يكن حدثاً واحداً، بل مر بعدة محطات زمنية وتصريحات رسمية، اظهرت من خلالها تحول دورها من "المشاركة القتالية المباشرة" إلى "الدعم غير المباشر" عبر أدواتها المحلية التي أنشأتها.

في (يونيو 2016) صرّح وزير الدولة للشؤون الخارجية آنذاك، أنور قرقاش، قائلاً: "الحرب عملياً انتهت لجنودنا". وكان هذا أول تصريح مفاجئ أثار جدلاً واسعاً

اضطرت الإمارات للتوضيح بأن قواتها مستمرة في دورها مع السعودية حتى يعلن التحالف انتهاء الحرب رسمياً، لكن التركيز سينصب حسب التعبير الإماراتي على "تمكين اليمنيين" في المناطق المحررة حسب تعبيرها[71].

---

[70] **»الإصلاح».. انتهازية في اليمن بصبغة «إخوانية« موقع صحيفة الخليج – الرابط هنا.**

الأزمة اليمنية بين الحل والاحتيال – العربي الجديد على الرابط هنا.

[71] الإمارات: مشاركتنا في «عاصفة الحزم».. «انتهت عملياً» - صحيفة القبس – على الرابط هنا.

وفي (يوليو 2019) أعلنت الإمارات بشكل رسمي عن خفض قواتها في اليمن والانتقال من استراتيجية "القوة العسكرية أولاً" إلى استراتيجية "السلام أولاً".

حيث سحبت جزءاً كبيراً من قواتها وآلياتها من جبهة الساحل الغربي (الحديدة) ومن مأرب، معللة ذلك برغبتها في دعم العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة[72].

وفي (فبراير 2020) نظمت الإمارات عرضاً عسكرياً كبيراً في أبوظبي تحت مسمى "حصن الاتحاد"، احتفاءً بعودة "قوة الواجب" من اليمن، وكان هذا يُعتبر هو الإعلان الأكثر رسمية ونهائية فيما يخص القوات القتالية للإمارات.

أعلنت القيادة العامة للقوات المسلحة الإماراتية استكمال تسليم المهام في عدن والمناطق الأخرى للقوات السعودية واليمنية، مؤكدة انتهاء العمليات العسكرية المباشرة لجنودها[73].

وبعد تصاعد الخلاف السعودي الاماراتي على خلفية دعم ابو ظبي للمجلس الانتقالي ولمشروع الانفصال في حضرموت، أعلنت وزارة الدفاع الاماراتية في **30 ديسمبر 2025 عن انهاء عملياتها في اليمن وسحب قواتها بصورة كاملة[74].**

حدود النزاع السعودي الإماراتي:

رغم الإعلان الإماراتي عن انتهاء دروها في اليمن إلا أنها احتفظت لنفسها بدور كأبرز الفاعلين الإقليميين، خصوصا في الجنوب المحتل، والساحل الغربي ، معتمدة على المجلس الانتقالي وقوات طارق عفاش.

وقد تصاعد التوتر في المناطق الجنوبية مع بداية ديسمبر الجاري، مع إعلان المجلس الانتقالي الموالي للإمارات، عن تقدم مليشياته باتجاه حضرموت والمهرة، وزادت سيطرة الانتقالي على حضرموت والمهرة من حدة الاحتقانات بين الكيانات والأحزاب التي تشكل السلطة المعترف بها دوليا، والتي تتناقض في أهدافها ومشاريعها وتتنازع على النفوذ والسيطرة والجغرافيا، وتمتلك قوات مليشاوية، ودخلت سابقا في مواجهات دامية.

---

[72] **خطوة إماراتية قد تُعجل بانهيار التحالف مع السعودية في اليمن – دي دبليو – على الرابط هنا.**

[73] فقدت خلالها 108 عسكريين.. الإمارات تعلن سحب قواتها المشاركة بحرب اليمن الرابط هنا

[74] وزارة الدفاع الإماراتية تعلن إنهاء تواجد "ما تبقى من فرقها لمكافحة الإرهاب" باليمن، سي ان ان بالعربية 30 ديسمبر 2025، الرابط: https://shorturl.at/mPJ3W

وهو الأمر الذي أثار حفيظة الرياض ، فاصدرت بيانا تحذيريا باسم وزير الدفاع خالد بن سلمان، للمجلس الانتقالي " لتغليب صوت العقل، والحكمة، والمصلحة العامة، ووحدة الصف، بالاستجابة لجهود الوساطة السعودية-الإماراتية لإنهاء التصعيد، وخروج قواتهم من المعسكرات في محافظتي حضرموت والمهرة، وتسليمها سلمياً لقوات درع الوطن[75]، والسلطة المحلية"[76].

سبق تلك التحذيرات، تصريح للمتحدث باسم مايسمى «تحالف دعم الشرعية في اليمن»، تركي المالكي بأن «أي تحركات عسكرية تخالف هذه الجهود سيتم التعامل المباشر معها في حينه، بهدف حماية أرواح المدنيين، وإنجاح الجهود السعودية-الإماراتية».

وحتى كتابة هذه الورقة، لم يستجب المجلس الانتقالي للتحذيرات السعودية، التي قامت بدورها بعدة غارات على مواقع في حضرموت، في ظل تحليق الطيران الحربي فوق مجاميع الانتقالي، وإلقاء قنابل صوتية في سيئون وغيرها[77].

تبعتها كذلك غارات على ميناء المكلا، صباح 30 ديسمبر، استهدفت حسب بيان "قيادة التحالف" عتادا عسكريا قادما من الإمارات[78].

وهنا يدق آخر مسمار في نعش التحالف السعودي الاماراتي في اليمن، وربما يكون أيضا بداية نهاية للدور الإماراتي، حيث طالب العليمي بخروج القوات الإمارتية بشكل كامل من اليمن خلال 24 ساعة، كما أعلن إلغاء "اتفاقية الدفاع المشترك مع الإمارات ، وفرض حظر جوي وبري على جميع الموانئ والمنافذ لمدة 72 ساعة.

وجاء الموقف السعودي من الإمارات أكثر وضوحا في بيان الخارجية السعودية، الذي حمل الإمارات مسؤولية تحركات الانتقالي، وقال إنها، "ضغطت على الانتقالي للقيام بعمليات عسكرية تهدد الأمن الوطني السعودي." مؤكدا أن" الخطوات التي قامت بها الإمارات بالغة الخطورة ولا تنسجم مع جهود التحالف" وطالب الإمارات "بخروج قواتها العسكرية من الجمهورية اليمنية خلال أربعة وعشرين ساعة" وعلى الإمارات "إيقاف أي

---

[75] وقوات درع الوطن هي القوات التي أنشأتها السعودية بعد الهدنة الإنسانية، وتتبع ظاهريا لقرار رشاد العليمي، المعين رئيسا للمجلس الرئاسي، المشكل بديلا عن هادي، وحقيقة فهي تتلقى أوامرها مباشرة من السعودية. ينظر: قوات درع الوطن تُعزز نفوذ العليمي. الرابط هنا

[76] **وزير الدفاع السعودي: حان الوقت لـ«الانتقالي» لإخراج قواته من معسكرات حضرموت والمهرة.** الرابط هنا

[77] **الطيران الحربي السعودي يلقي قنابل تحذيرية بالقرب من مجاميع الانتقالي بحضرموت. قناة المهرية على يوتيوب** https://www.youtube.com/watch?v=SEIFVmwkwXU

[78] قيادة القوات المشتركة للتحالف (تحالف دعم الشرعية في اليمن): تنفيذ ضربة جوية (محدودة) استهدفت دعمًا عسكريًّا خارجيًّا بميناء (المكلا) – واس - على الرابط https://www.spa.gov.sa/N2478173

دعم عسكري أو مالي لأي طرف كان" معلنة أن تواجد المليشيات الموالية للإمارات على حدودها الجنوبية في حضرموت والمهرة، "تهديدا للأمن الوطني للملكة" وهو "خط أحمر لن تتردد المملكة حياله في اتخاذ كافة الخطوات والإجراءات اللازمة لمواجهته وتحييده"[79].

اتفاق الهدنة 2022

في أبريل/نيسان 2022، أعلن هانز غروندبيرغ، مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن، عن التوصل إلى هدنة أعلن هانز غروندبيرغ، مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن، عن التوصل إلى هدنة، وفي البيان، أكد غروندبرغ "موافقة الأطراف على وقف جميع العمليات العسكرية الجوية والبرية والبحرية الهجومية داخل اليمن وعبر حدوده؛ كما وافقت على دخول سفن الوقود إلى موانئ الحديدة وتشغيل الرحلات التجارية داخل مطار صنعاء وخارجه إلى وجهات محددة سلفا في المنطقة؛ ووافقت على الاجتماع تحت رعايته لفتح الطرق في تعز والمحافظات الأخرى في اليمن"[80].

وهنا تطرح أسئلة حول فشل المشاورات السابقة (مثل جنيف 2015، الكويت 2016، وستوكهولم 2018) في وقف الحرب والوصول لهدنة إنسانية، واتخاذ خطوات جدية لنقاش تسوية سياسية تنهي الحرب.

ويعزى ذلك إلى عدة عوامل إستراتيجية وميدانية:

وصول الحرب إلى حالة الجمود:

سبقت هذه المساعي سلسلة من التصعيدات. وبحلول خريف عام 2021، عزز القوات المسلحة اليمنية موقعها في ساحة المعركة، وقاربت السيطرة على محافظة مأرب وتحريرها. ثم، في يناير وفبراير 2022، شنت القوات الصاروخية وسلاح الجو المسير، هجمات صاروخية وطائرات مسيرة على السعودية، وكذلك على الإمارات، متهمين الأخيرة بالعودة إلى الصراع اليمني بعد انسحابها المعلن عام 2019.

---

[79] نشرت الخارجية السعودية البيان على صفحتها في إكس ، على الرابط
https://x.com/KSAMOFA/status/2005890623912473079?s=20

[80] **اليمن: هدنة لمدة شهرين تدخل حيز التنفيذ مساء السبت والمبعوث الخاص يدعو الأطراف إلى احترامها – موقع اخبار الامم المتحدة**
https://news.un.org/ar/story/2022/04/1097862

مقارنة بالمشاورات السابقة (خاصة الكويت 2016)، حيث كان التحالف لا يزال يعتقد أن بإمكانه الحسم عسكرياً؛ السعودية كانت تراهن على التقدم نحو صنعاء، فيما لا تجد صنعاء بدا من المواجهة والدفاع، واستنزاف الحدود، أما في ***2022***، فقد وصلت الرياض إلى قناعة بأن الخيار العسكري استُنفد تماماً، وأن كلفة استمرار الحرب أصبحت أكبر من كلفة التنازل السياسي.

من جهتها صعدت السعودية بغارات مكثفة على صنعاء وأجزاء أخرى ، مما أسفر عن استشهاد العشرات من المدنيين وانقطاع خدمة الإنترنت من مزود الخدمة الرئيسي في البلاد لعدة أيام . كما لوحت الرياض بقصف ميناء الحديدة على البحر الأحمر، في حين قدّمت أبوظبي التماساً إلى الولايات المتحدة لإعادة إدراج الحوثيين على قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية، بعد إلغاء هذا التصنيف قبل عام. وحذرت القوات المسحلة اليمنية باستهداف مواقع إضافية في الإمارات، وقصفت مجددا منشآت النفط والغاز والبنية التحتية السعودية الأخرى[81].

تطور سلاح "الردع" اليمني

وفقاً لبحث ***CSIS***الذي عرضناه سابقاً، فإن امتلاك اليمن لصواريخ ومسيرات قادرة على ضرب عمق المنشآت النفطية (مثل هجوم بقيق وهجمات جدة 2022) خلق "توازن رعب". بينما في المشاورات السابقة، كان التفوق الجوي السعودي مطلقاً، لكن في 2022 أصبح لدى صنعاء "أوراق ضغط" اقتصادية قوية أجبرت التحالف على التفاوض من منظور "الندية" لا من منظور "الشرعية ضد المتمردين."

تحول الأولويات السعودية (رؤية 2030)

تشير أبحاث معهد الشرق الأوسط *(MEI)* إلى أن السعودية في 2022 كانت في مرحلة مختلفة تماماً عن 2015-2018. الرغبة في تأمين "رؤية 2030" وجذب الاستثمارات تطلبت تصفير الأزمات الإقليمية وإنهاء التهديدات العابرة للحدود (المسيرات والصواريخ). هذا الدافع الإستراتيجي جعل الرياض أكثر مرونة في تقديم "حوافز" (مثل فتح المطار

[81] **اختبار الهدنة :الحوثيون وحرب الروايات في اليمن – تقرير لمجموعة الأزمات الدولية**
https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/yemen/233-truce-test-huthis-and-yemens-war-narratives

والميناء) لضمان الهدوء، وهو ما لم يكن متاحاً في جولات المفاوضات السابقة التي كانت تركز على "الاستسلام الحوثي[82]."

ويضيف المعهد معللا: فبين عامي *2015*و2022 ، شنّ الحوثيون ما يقارب ألف هجوم صاروخي و350 غارة بطائرات مسيّرة استهدفت بنى تحتية حيوية، بما في ذلك منشآت نفطية ومطارات ومواقع عسكرية داخل السعودية. وسعياً للخروج من مأزقها المكلف في اليمن، قلّصت السعودية تدخلها العسكري وكثّفت جهودها الدبلوماسية في محاولة لتهدئة التوتر وإيجاد حل سياسي[83].

الموقف الدولي بعد حرب اوكرانيا

إلى جانب تلك التطورات، ترى مجموعة الأزمات الدولية أن الهدنة كانت نتيجة لتقاطع مصالح إستراتيجية في لحظة زمنية معينة، وتؤكد أن **الضغط الدولي كانه له دور، حيث** لعبت الحرب الروسية الأوكرانية دوراً في دفع واشنطن للضغط من أجل هدنة في اليمن لضمان استقرار أسعار الطاقة العالمية[84].

تنفيذ استحقاقات الهدنة:

بعد اعلان الهدنة لمدة شهرين، والبدء بتنفيذ بنودها الإنسانية، تم فتح مطار صنعاء للنقل الجوي بواسطة طيران الخطوط الجوية اليمنية، بين صنعاء وعمان الأردن، بواقع رحلتين اسبوعيا، وتأخر اطلاق الأسرى أكثر من عام، حيث تم اطلاق سراح 887 أسيرا. في أبريل/ نيسان عام 2023.

وفي مايو/ أيار 2024، أطلقت صنعاء سراح أكثر من مئة أسير في خطوة إنسانية مدعومة من قِبل اللجنة الدولية للصليب الأحمر[85].

لكن تعثرت وجهة القاهرة التي كانت مقررة ضمن اتفاق الهدنة، كما تعثرت الاجراءات المتعلقة بفتح الطرقات المقطوعة في محافظتي مارب وتعز، وغيرها، في ظل تبادل

---

[82] **لن يؤدي اتفاق سعودي-حوثي إلى سلام دائم في اليمن**
https://www.mei.edu/publications/saudi-houthi-deal-wont-bring-lasting-peace-yemen

[83] **لن يؤدي اتفاق سعودي-حوثي إلى سلام دائم في اليمن**
https://www.mei.edu/publications/saudi-houthi-deal-wont-bring-lasting-peace-yemen

[84] **اختبار الهدنة :الحوثيون وحرب الروايات في اليمن – تقرير لمجموعة الأزمات الدولية**
https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/yemen/233-truce-test-huthis-and-yemens-war-narratives

[85] **الحوثيون يطلقون سراح أكثر من مئة أسير ينتمون للقوات الحكومية**
https://www.bbc.com/arabic/articles/crggeey04rmo

الاتهامات عن المعرقل، حتى بادرت صنعاء بفتح الطريق في تعز من طرف واحد[86]، ثم في مارب أيضا[87]، وكذلك فتح الطريق في الضالع[88].

المماطلة والتباطؤ في التنفيذ:

طبعت هذه المرحلة بطابع المماطلة السعودية في تنفيذ أهم الاستحقاقات الإنسانية، وعلى رأسها صرف الرواتب، من عائدات النفط والغاز.

نتيجة تلك المماطلة حذر السيد عبد الملك الحوثي في خطاب له بُثّ على قناة المسيرة فبراير 2023، التحالف بالقول: "صبرنا سينفذ إن لم تبادروا بالتفاهم الجادّ والعمليّ في الملف الإنساني والمعيشي... لا نقبل بحرمان شعبنا من ثروته الوطنية والاستحقاقات المتعلقة بالمرتبات والخدمات العامة"، بعد أن أكد أن المرحلة (وقتها) هي "مرحلة "خفض للتصعيد" في ظل وساطة عُمانية، واختتم بالقول "يمكن أن ينفذ الوقت ويمكن أن نعود إلى خيارات ضاغطة للحصول على هذا الحق" [89].

الهدنة بين التفاؤل والتشاؤم:

إن كانت المماطلة في تنفيذ بعض الاستحقاقات الانسانية، تبعث على التشاؤم في مآلات الهدنة وسيرها نحو السلام، فقد كانت هناك بوادر إيجابية، تمثلت بالزيارات المتبادلة بين صنعاء والرياض، حيث شهدت هذه الفترة زيارة السفير السعودي محمد آل جابر لصنعاء (أبريل 2023)[90]، وزيارة وفد من صنعاء للرياض (سبتمبر 2023)[91]، وكانت الأجواء الايجابية تقول إن توقيع الاتفاق اصبح قاب قوسين أو أدنى من إعلان "خارطة طريق" شاملة لإنهاء الحرب. بدفعة إيجابية أيضا من اتفاق المصالحة السعودي الإيراني، بواسطة صينية[92].

---

[86] الإعلان عن فتح طريقي الحوبان والخمسين بمحافظة تعز
https://www.saba.ye/ar/news3337960.htm

[87] محافظ مأرب يعلن فتح طريق البيضاء - الجوبة - مدينة مأرب
https://www.saba.ye/ar/news3328537.htm

[88] حكومة صنعاء تقدم مبادرة جديدة لفتح هذه الطريق!
https://yemeneco.org/archives/106564

[89] "النشرة الإخبارية"، موقع المسيرة، 17 فبراير/شباط 2023. الرابط هنا

[90] وفد سعودي في صنعاء بالتزامن مع صفقة تبادل أسرى بين الأطراف المتحاربة
https://sanaacenter.org/ar/the-yemen-review/april-2023

[91] **خالد بن سلمان يلتقي بوفد حوثي.. والجماعة توضح ما دار في"اللقاءات المكثفة" الرابط هنا**

[92] **الاتفاق بين إيران والسعودية: الصين تحقق "اختراقاً" في خلاف شائك منذ سنوات الرابط هنا**

الهدنة وطوفان الاقصى:

أحدثت عملية "طوفان الأقصى" في السابع من أكتوبر2023 تحولاً جوهرياً في مسار الأزمة اليمنية، حيث نقلت الملف اليمني من سياق التفاوض المحلي والوساطات الإقليمية إلى قلب المواجهة العالمية الكبرى، ومع انخراط صنعاء في إسناد غزة عبر عمليات عسكرية بالبحر الأحمر دخلت الهدنة اليمنية مرحلة من الجمود الذي رأت فيه الرياض ذريعة لمواصلة ممطالتها في تنفيذ الاستحقاقات الانسانية.

وجاء الموقف الأمريكي والعدوان وتشكيل ما يسمى بتحالف الازدهار، ليخدم سياسة السعودية في "المماطلة" وتأجيل التوقيع على خارطة الطريق من عدة زوايا إستراتيجية، وهو ما يمكن تسميته بالهروب المخادع للرياض من التزامات اقتصادية وسياسية ثقيلة، حيث ربطت واشنطن صراحةً بين التقدم في خطة السلام اليمنية وبين وقف الهجمات اليمنية في البحر الأحمر، مما سمح للرياض بالقول إن "المناخ الإقليمي غير مناسب حالياً[93]" .

الآفاق والتوقعات:

صحيح أن الرياض أظهرت قدرا من النأي بالنفس طوال الإسناد اليمني لغزة، ورفضت الانخراط في التحالف الأمريكي في البحر الأحمر ضد القوات المسحلة اليمنية[94]، مبدية رغبة كبيرة في الحفاظ على مسار الهدنة والحل السياسي، واعتبرت أن ما يجري من تصعيد عسكري هو ناتج عن العدوان الإسرائيلي على غزة[95]، لكنها لاحقا قبيل وبعد وقف النار، تحولت للحديث عن حماية الملاحة في البحر الأحمر، وإدانة الضربات اليمنية[96].
وكان هذا مؤشرا على تغير الموقف السعودي والخليجي، كما دخلت في مناورات بحرية مع الولايات المتحدة، كما استضافت الرياض مؤتمرًا دوليًا برعاية سعودية بريطانية، بمشاركة 35 دولة، لإطلاق ما يسمى "الشراكة الدولية للأمن البحري في اليمن" [97].

---

[93] **مسؤول أميركي: خطة السلام اليمنية مرهونة بوقف هجمات الحوثيين في البحر الأحمر، متاح على الرابط: اضغط هنا**
[94] **فرانس 24: "أكثر من 20 دولة تنضم لـ 'حارس الازدهار' للتصدي لهجمات الحوثيين ."**رابط المقال
[95] وزير خارجية السعودية: الهجمات في البحر الأحمر مرتبطة بحرب غزة.. وهناك حاجة لوقف إطلاق النار الرابط هنا
[96] **مجلس التعاون يؤكد أهمية الحفاظ على الأمن البحري والممرات المائية ويدين الاستهداف الحوثي للسفن**
https://ajel.sa/international/vl7dm884ab
[97] السعودية والمملكة المتحدة تطلقان شراكة دولية كبرى لدعم الأمن البحري اليمني، على الرابط:

من جهتها، فإن صنعاء قد حافظت بدورها على الهدنة وقدمت مبادرات لتنفيذ بنودها، وتعاملت بنفس طويل مع المماطلة السعودية، لا سيما في موضوع صرف المرتبات، واعادة تصدير النفط والغاز والاستفادة من عائداتها للنفقات الخدمية والمعيشية للشعب اليمني، وإن كانت قد اعلنت في عدة مناسبات أن الوقت يضيق والصبر ينفد، كما سبق الاشارة لخطاب السيد عبدالملك الحوثي، فقد كان للمشاركة في طوفان الاقصى تأثيراته على الملف الداخلي، وهو الأمر الذي دخل في انعطافة كلية بعد وقف النار في غزة.

ولفهم الأفاق والتوقعات لا بد من إضاءة سريعة على الوضع القائم:

اولا بالنسبة لصنعاء:

عسكريا:

تعيش صنعاء حالة خفض التصعيد العسكري في الجبهات الداخلية، مما سمح لها بإعادة بناء قوتها، والتحضير المستمر لأي تصعيد او أعادة الحرب، وقد استفادت من معركة "البحر الأحمر"، في تطوير القدرات العسكرية والتقنيات والتكتيكات، وواجهت اكبر قوة بحرية في العالم وتحالفات متعددة، حيث تحولت معركة البحر الأحمر إلى "ميدان اختبار" مفتوح، لمناورات حية، استطاعت القوات المسلحة اليمنية عبره تحويل قدراتهم العسكرية من نمط المواجهة البرية التقليدية إلى "حرب البحار غير المتناظرة"، حيث نحجت في تطوير تكتيك الهجمات المركبة التي تدمج بين أسراب المسيّرات والصواريخ الباليستية لتعطيل أحدث منظومات الدفاع العالمية؛ كما مكنتها المعركة من هندسة جيل جديد من الزوارق العكسرية الموجهة والمنصات المتنقلة التي تتجاوز الرصد الجوي، واكتساب قدرة على فرض معادلة ردع دولية لم تتوقف عند حدود السيادة المحلية، بل امتدت لتصبح ورقة ضغط استراتيجية أعادت صياغة موازين القوى في مفاوضاتهم مع الرياض، وأظهرت فاعلية تكتيكية تتجاوز حجم العتاد العسكري التقليدي للتحالف.

اقتصاديا:

عملت صنعاء على إجراء تغييرات جذرية، كخطوة استراتيجية تهدف إلى إعادة صياغة بنية الدولة اليمنية بعيداً عن الأنماط الإدارية والسياسية التقليدية التي سادت العقود الماضية،

https://www.spa.gov.sa/N2398737

حيث تسعى عبر هذه التعديلات الهيكلية والقانونية إلى تكريس نموذج حكم فاعل وأكثر خدمية، وقربا من الشعب[98].

تمكنت صنعاء من تقديم نموذجها الخاص كنموذج "منضبط ومستقر" أمنياً وإدارياً، رغم شح الإمكانيات والحصار، فهي تعتمد على تفعيل الإيرادات المتاحة وتنظيمها لتمويل نفقات الحكومة وتوفير الحد المرتبات ولو بحدها الأدنى.

ثانيا عدن:

عندا نتحدث عن عدن فالمقصود هي وما حولها من المناطق المحتلة، والخاضعة لسيطرة تحالف العدوان عبر ما يسمى بالحكومة المعترف بها دوليا.

سياسياً : تعاني من "أزمة تمثيل" حادة؛ فهي مشتتة بين أجندات مكوناتها (انفصال، تمكين حزبي، نفوذ قبلي)، مما جعل قرارها رهيناً تماماً للتوافق (السعودي - الإماراتي). يتجلى في الصراع الأخير وتمدد الانتقالي باتجاه حضرموت والمهرة[99]، في ظل دعم اماراتي واضح، قد يصل لاحقا حسب المراقبين إلى صراع مباشر بين الرياض وأبوظبي، إن لم تنجح في تحاشيه هذه المرة، كما نجحت في مرات عدة سابقا.

اقتصادياً : تعيش المناطق المحتلة أسوأ حالاتها في ظل عجزها عن صرف الرواتب بانتظام وانهيار العملة، رغم تدفق المنح والودائع المالية السعودية المتكررة، إلا أن أثرها يتلاشى بسرعة البرق دون أن يلمس المواطن تحسناً حقيقياً؛ وذلك نتيجة وقوع هذه الأموال في شرك منظومة فساد هائلة تتغلغل في كل المفاصل والمؤسسات. حيث يتم استنزاف الدعم في نفقات عبثية، ورواتب لجيوش من المسؤولين المقيمين في الخارج، وبيروقراطية إدارية متضخمة، وحالة فساد هائل تحدثت عنها التقارير الدولية والأممية.[100]

وقد تضاعفت حدة الأزمة وانهيار العملة في المناطق المحتلة نتيجة السياسات النقدية الكارثية المتمثلة في الطباعة المستمرة للعملة دون غطاء إنتاجي أو احتياطي نقدي، مما أدى إلى تضخم جامح وفقدان الريال اليمني في مناطق "الحكومة التابعة للتحالف، أكثر من 80 بالمائة قيمته الشرائية، قبل ان يتراجع إلى جزئيا، بدعم مالي سعودي، هذا الانهيار كان انعكاساً لفشل البنك المركزي في عدن في إدارة الملف النقدي، وتحوله إلى أداة لتمويل

---

98 قائد الثورة يحدّد معالم المرحلة المقبلة للتغييرات الجذرية في الحكومة ومؤسسات الدولة – سبأ نت على الرابط

99 انفصاليو جنوب اليمن يتمددون: حضرموت والمهرة تحت سيطرة "الانتقالي" – العربي الجديد على الرابط

100 **اليمن: تقرير أممي يتهم الحكومة بتبييض أموال ويؤكد تحقيق الحوثيين لمكاسب ميدانية** - فرانس 24 الرابط هنا

العجز الحكومي عبر الإصدار النقدي المكشوف، مما سحق القدرة الشرائية للمواطن وأوصل المجتمع إلى حافة المجاعة الشاملة[101].

وضع التحالف:

عمليا لم يتبق من "التحالف" سوى السعودية والإمارات، كما تبين أعلاه، على أن الإمارات قد أعلنت انتهاء مهمتها ضمن التحالف، وإن كانت تحتفظ لنفسها بأدوار مهمة على الأرض بواسطة وكلائها، الانتقالي ومليشيا طارق عفاش، وبقية المليشيا والنخب الشبوانية والحضرمية.

من جهة أخرى ، فقدت السعودية أهم أوراقها التي تتذرع بها للعدوان على اليمن، وهي ورقة الشرعية، وذلك بعد الإطاحة بعبدربه هادي، وتسليم الرئاسة الى سلطة مجلس القيادة المكون من ثمانية أعضاء، في تركيبة غير متجانسة.

على كل، لا يبدو أن السعودية والإمارات قد قبلتا بالوضع القائم حاليا، بالسيطرة على المحافظات الجنوبية والشرقية، بما تمثله من أهمية استراتيجية، باعتبارها تضم حقول النفط والغاز بالإضافة الى شريط ساحلي مطل على البحر الاحمر وباب المندب وخليج عدن والبحر العربي والمحيط الهندي، فلا تزال صنعاء تمثل لها عاملا مؤرقا، لا سيما بعد المشاركة الفاعلة في طوفان الاقصى.

هنا، وأمام تصاعد القوة الردعية اليمنية وقدرتها على نقل المعركة إلى العمق الجغرافي والاقتصادي للسعودية والإمارات، كما حصل قبيل هدنة 2022، انتهجت الرياض وأبو ظبي استراتيجية "الانكفاء المشروط" حيث عملت لتجنب الصدام المباشر عبر تبريد الجبهات وتفعيل قنوات التفاوض لحماية مشاريعها التنموية الكبرى من التهديد الصاروخي، بالتوازي مع سباق محموم لتعزيز منظومات الدفاع الجوي وتأمين الممرات البديلة. وفي المقابل، يتم التعويض عن هذا الانسحاب العسكري المباشر بتصعيد 'حرب الوكلاء'، والحرب الاقتصادية، هذه المرة ، مع إلقاء اللائمة على الولايات المتحدة الأمريكية، وتمثل دورا مختلفا تجاه الملف اليمني؛ فبينما تمضي قدماً في الحفاظ على تفاهماتها المباشرة مع صنعاء لتأمين حدودها، تعمد إلى سحب نفسها من واجهة المواجهة الاقتصادية، ملقيةً باللائمة الكاملة على واشنطن في إدارة "الحرب المصرفية" ونقل البنوك التجارية الى عدن، ومن خلال هذا التكتيك، تحاول السعودية مخادعة صنعاء بأن القيود المالية

[101] اليمن... عملة نقدية واحدة وتفاوت في الانهيار -اندبندت عربية الرابط التالي

والمصرفية هي امريكية وليست سعودية، بينما لا تمانع واشنطن من تبني هذا الدور وممارسة الضغط الخشن وخنق الاقتصاد اليمني، والسماح للسعودية في التهرب من دفع كلفة الرد العسكري اليمني الذي قد يستهدف منشآتها الحيوية إذا ما ظهرت هي في واجهة هذا التصعيد الاقتصادي.

كذلك ترصد مؤشرات تقوم بها الرياض وأبو ظبي، للعمل على تحريك المليشيات المحلية الموالية لهما (مثل درع الوطن، والمجلس الانتقالي، وقوات الساحل) لخوض معارك برية نيابة عنها، وعن الأمريكي والإسرائيلي على حد سواء.

إلا أن التطورات في الجنوب، وتمدد الانتقالي باتجاه حضرموت والمهرة، قد خلط الأوراق في جبهة العدوان، وسيؤدي إلى عرقلة أو تأجيل تلك المخططات والمؤامرات، التي انضمت لها وتشجعها أمريكا ومعها الكيان الصهيوني، إلى أجل غير مسمى، لا سيما بعد الضربات الجوية السعودية على ميناء المكلا التي قصفت شحنات سلاح إماراتية لصالح مليشيا الانتقالي، وإصرار السعودية على خروج الإمارات من اليمن وانهاء دورها في دعم مالي أو عسكري لأي طرف كان.

الموقف الإماراتي لم يتضح بشكل جلي حتى لحظة كتابة هذه السطور، إلا في تغريدة لعبدالخالق عبدالله المقرب من بلاط حكام الإمارات، يؤكد فيها أن " 1الإمارات لا تخذل ولا تتخلى عن حلفائها، 2تدعمهم بكرم وسخاء سياسي وعسكري 3لا تتركهم في منتصف الطريق يواجّهون مصيرهم بدون سند 4واضحة في سياساتها وخطواتها 5لا تهرب ولا تتهرب من المواجهة 6لديها رؤية واضحة لمسؤوليتها القومية والإنسانية وتؤديها بحرص شديد"[102].

وتاليا أصدر أربعة من أعضاء ما يسمى مجلس القيادة الرئاسي، يمثلون نصف العدد، بيانا رافضا للمطالب السعودية، ومشككا في قانونية قرارات العليمي، واعتبرها أحادية، معلنا التمسك بالإمارات ودورها ضمن ما سماه التحالف ، وأنه: "لا يملك أي فرد أو جهة داخل مجلس القيادة، أو خارجه، صلاحية إخراج أي دولة من دول التحالف العربي، أو الادعاء بإنهاء دورها أو وجودها، فذلك شأن تحكمه أطر وتحالفات إقليمية واتفاقات دولية لا تخضع للأهواء أو القرارات الفردية"[103].

---

[102] تغيردة على منصة إكس على الرابط https://x.com/Abdulkhaleq_UAE/status/2005917834770063396?s=20

[103] صفحة عضو مجلس القيادة فرج البحسني على إكس – على الرابط
https://x.com/Farag_ALbahsani/status/2005938167304605730?s=20

النتائج:

من خلال تتبع المسارات العسكرية والسياسية المتشابكة للعدوان على اليمن، وما صاحبها من تحولات دراماتيكية في بنية التحالفات الإقليمية والدولية، خلص البحث إلى مجموعة من النتائج الجوهرية التي تضع الحرب في سياقها الحقيقي بعيداً عن الروايات المعلنة؛ ويمكن إجمال هذه النتائج في النقاط التالية:

1. **بين المبرر والدافع:** خلص البحث إلى وجود فجوة عميقة بين "الدوافع المعلنة" للتحالف (إعادة الشرعية وحماية المدنيين) وبين "الأهداف الاستراتيجية غير المعلنة" التي تمحورت حول فرض الهيمنة الإقليمية، وتأمين المصالح الجيوسياسية، ومنع تشكل نموذج سياسي يمني مستقل بعيدا عن الوصاية التقليدية.

2. **رهان القوة ومحدوديتها:** كشف البحث أن الاستراتيجية السعودية اعتمدت بشكل مفرط على التفوق الجوي والآلة العسكرية الحديثة لتحقيق "حسم سريع"، إلا أن الواقع الميداني أثبت فشل هذا الرهان، حيث تحولت الحرب إلى معركة استنزاف طويلة الأمد لم تنجح في تحقيق أهدافها السياسية المعلنة.

1. **الشراكة الدولية والغطاء التسليحي:** أثبت البحث أن استمرار العدوان لسنوات لم يكن ممكناً لولا "الشراكة الكاملة" مع الولايات المتحدة والدعم العسكري من القوى الغربية (بريطانيا، فرنسا، وألمانيا، وغيرها). صفقات السلاح المليارية لم تكن مجرد تجارة، بل كانت وقوداً لاستمرار العمليات العسكرية وغطاءً سياسياً منع المساءلة الدولية، رغم محاولات بعض القضاء الأوروبي والمنظمات الحقوقية كبح هذا التدفق.

2. **من "العاصفة" إلى "المأزق":** كشف التحليل أن تغيير مسمى العمليات من "عاصفة الحزم" إلى "إعادة الأمل" بشكل مبكر، لم يكن انتقالاً نحو السلام، بل كان إقراراً مبكراً بفشل الحسم العسكري السريع. لقد تحول الرهان من تدمير القدرات اليمنية إلى محاولة "إدارة الفشل" وتسويقه دولياً، في ظل صمود ميداني وتطور تقني للقوات المسلحة اليمنية (المسيرات والصواريخ الباليستية) نقل المعركة إلى عمق دول العدوان.

3. **تآكل "الشرعية" وإعادة التدوير:** خلص البحث إلى أن "الشرعية" التي اتُخذت ذريعة للحرب كانت أول ضحاياها؛ فبدءاً من تهميش هادي وصولاً إلى الإطاحة به

في مشاورات الرياض 2022 ووضعه تحت الإقامة الجبرية، تبين أن الهدف كان إنتاج سلطة (مجلس القيادة الرئاسي) تعمل كواجهة لتمرير مصالح الرياض وأبوظبي، وليس لتمثيل تطلعات الشعب اليمني.

4. **تفكك "وحدة الهدف" وصراع النفوذ:** استعرض البحث تحول العلاقة السعودية-الإماراتية من "التحالف" إلى "التنافس" ثم إلى "التصادم المباشر". إن الصراع على الموانئ والجزر (سقطرى، عدن، باب المندب) والمناطق النفطية (حضرموت، شبوة) كشف أن الأجندات الإقليمية كانت تهدف إلى تمزيق اليمن وتحويله إلى كانتونات متصارعة تخدم أطماع المشغل الخارجي.

5. **نهاية التحالف (منعطف ديسمبر 2025):** تبرز الأحداث الأخيرة في حضرموت والمهرة، وصولاً إلى الغارات السعودية على العتاد الإماراتي وطلب خروج قواتها، كـ "مسمار أخير" في نعش التحالف. هذا المنعطف يثبت أن الحرب التي بدأت تحت شعار "حماية اليمن" انتهت بصراع مكشوف بين الحلفاء على السيادة والنفوذ، مما يضع البلاد أمام مشهد معقد يتجاوز الثنائيات التقليدية (شرعية/انقلاب) إلى مواجهة أطماع احتلالية صريحة.

6. **الانهيار الكلي للتحالف (ديسمبر 2025):** تمثل الأحداث الأخيرة في حضرموت والمهرة، والصدام السعودي-الإماراتي، "شهادة الوفاة الرسمية" للتحالف الذي أُعلن في 2015. إن تحول الحلفاء إلى أعداء يتقاتلون على الموانئ والنفوذ يثبت أن "الشرعية" لم تكن سوى لافتة لاحتلال الجغرافيا اليمنية، وأن الصراع الحقيقي اليوم هو صراع وجودي بين مشاريع إقليمية متضاربة على أرض اليمن.
7. **معادلة "توازن الردع" كصانع للهدنة:** لم تكن هدنة 2022 نتاج رغبة أخلاقية لدى دول العدوان، بل كانت "ضرورة إستراتيجية" فرضتها القوة الصاروخية وسلاح الجو المسير اليمني. لقد انتقلت صنعاء من وضعية الدفاع عن العاصمة إلى وضعية تهديد شريان الاقتصاد السعودي والإماراتي، مما جعل خيار التفاوض للرياض أقل كلفة من خيار الاستمرار في حرب لا أفق لها.
8. **مخادعة "خارطة الطريق" والمماطلة السعودية:** كشف البحث أن السعودية حاولت استخدام الهدنة كأداة "لتخدير" الجبهات وتأمين مشاريعها الداخلية (رؤية 2030)، مع المماطلة في تنفيذ الاستحقاقات الإنسانية (المرتبات وفتح الموانئ). وقد ساهم

دخول "طوفان الأقصى" في منح الرياض ذريعة إضافية للهروب من التزاماتها، محاولةً إلقاء اللائمة على الضغوط الأمريكية لتجنب دفع كلفة السلام.

9. **طوفان الأقصى وإعادة التموضع الإستراتيجي:** أثبتت أحداث ما بعد 7 أكتوبر أن اليمن (صنعاء) قد تجاوزت محليتها لتصبح رقماً صعباً في المعادلة الإقليمية والدولية. وأن معركة البحر الأحمر لم تكن مجرد إسناد لغزة، بل كانت "عرض قوة" أثبت عجز التحالفات الدولية (حارس الازدهار) عن كسر الإرادة اليمنية، وهو ما عزز موقف صنعاء التفاوضي داخلياً وخارجياً.
10. **المفارقة بين نموذجي "صنعاء" و"عدن":** يقدم البحث مقارنة صارخة؛ فبينما تمضي صنعاء نحو "تغييرات جذرية" لبناء دولة مستقرة أمنياً وإدارياً رغم الحصار، تعيش المناطق المحتلة (عدن وما حولها) انهياراً اقتصادياً شاملاً وفساداً بنيوياً، وتشرذماً سياسياً جعل من "مجلس القيادة الرئاسي" مجرد واجهة عاجزة عن إدارة حتى شؤونها الداخلية.

وكخلاصة نهائية، إن العدوان على اليمن قد استنفد مبرراته السياسية والقانونية، ولم يتبقَّ منه سوى صراع النفوذ بين القوى الإقليمية ووكلائها المحليين. إن الحل الحقيقي، كما تظهره الوقائع، يبدأ برفع الحصار، وخروج القوات الأجنبية كافة، وترك اليمنيين يقررون مصيرهم بعيداً عن صفقات السلاح الغربية أو الأطماع التوسعية للجوار.

إن مآل الحرب في اليمن يؤكد أن الحل لا يمكن أن يمر عبر بوابات الرياض أو أبوظبي، بل عبر اتفاق يمني-يمني يرتكز على خروج القوات الأجنبية كافة، وصون السيادة الوطنية، وتوزيع الثروات السيادية (النفط والغاز) بعدالة على كافة أبناء الشعب اليمني. إن أي محاولة للالتفاف على هذه المطالب عبر "حرب الوكلاء" أو "الحصار الاقتصادي" لن تؤدي إلا إلى مزيد من الفشل لتحالف العدوان وأدواته.